A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/47/PV.66
24 December 1992

ARABIC

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد غانيف (بلغاريا)
ثم : السيد الحداد (اليمن)
(نائب الرئيس)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٣] (تابع)
(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري
(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا
(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية
(د) تقارير الامين العام
(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي [٣٤] (تابع)
(أ) تقرير الامين العام
(ب) مشروع القرار

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61924 ٣٣٢٢ز(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البندان ٣٣ و ٣٤ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/47/22)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (A/47/43) .

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (A/47/45)

(د) تقارير الامين العام (A/47/525 ، A/47/559 ، A/47/574)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/47/616)

برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي

(أ) تقرير الامين العام (A/47/513)

(ب) مشروع القرار (A/47/L.15)

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا أن أهنئ الامين العام على تقاريره الممتازة الملهمة التي تتعلق بالحالة في جنوب افريقيا . والتي أعدت لكي ننظر فيها . وهذه التقارير لا تعبر عن الاحداث الجارية حاليا فيما يتعلق بالتطور الدستوري لجنوب افريقيا فحسب ، ولكن تعبر أيضا عن قلق المجتمع الدولي إزاء استمرار العنف وتوقف عملية المفاوضات .

ويشيد وفدي باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لما تضطلع به من أعمال وخاصة الدور القيادي الذي يقوم به رئيسها القدير السيد غمبري . وترمز اللجنة إلى الدعامة التي يرتكز عليها الامل لكل الذين يتوقون إلى السلام ، وانهاء العنف وتحقيق حكم الاغلبية في جنوب أفريقيا . ومما يبعث حقاً على الارتياح أن نلاحظ أن اللجنة بقيت صامدة في اضطلاعها بولايتها الرامية إلى استئصال الفصل العنصري بكل ما يترتب عليه .

وستواصل غامبيا تاييدها لانشطة اللجنة ومركز مناهضة الفصل العنصري . ويأمل وفدي في توفير مزيد من الاموال للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لتمكينها من

الوفاء بنفقات المشروعات الخاصة التي تستهدف القضاء على الفصل العنصري وتحقيق حكم الاغلبية في جنوب أفريقيا .

وقد انضمت غامبيا إلى المجتمع الدولي في مختلف المناسبات في ادانة الفصل العنصري والدعوة إلى حكم الاغلبية في جنوب أفريقيا دون تأخير ليس له ما يبرره . وقد أعطت التغييرات والاجراءات السياسية التي بدأتها حكومة جنوب أفريقيا في السنوات الاخيرة بصيصا من الامل في امكان تحقيق تطلعات الشعب الأسود في القريب . ولكن استمرار العنف الدموي وأعمال القتل المجنونة في جنوب أفريقيا ما برحت تصيب كل الشعوب المحبة للسلام في جميع أرجاء العالم بالحيرة والصدمة . وعلى الرغم من ادانة المجتمع الدولي القوية للمذبحة التي لا مبرر لها في بلدة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، فمازال العنف والقتل مستمرين .

ومما يبعث على الأسى أنه برغم اعراب حكومة الاقلية التي يرأسها دي كليرك عن رغبتها الحقيقية في إجراء تغيير سلمي والانتقال إلى مجتمع دمقراطي متعدد الاعراق علنا على الاقل ، فإن ما كشفت عنه لجنة غولد ستون قد أثبت مرة أخرى أن هناك قطاعات معينة في مجتمع جنوب افريقيا تهزأ بعملية التغيير . وقد أشارت الاجراءات التي اتخذتها قوات دفاع جنوب أفريقيا وحملة التضليل المناهضة للمؤتمر الوطني الافريقي شكوكا خطيرة حول تصريحات دي كليرك المتكررة بأن العسكريين في جنوب أفريقيا لا ينخرطون في المناورات السياسية المتحيزة . وفي ضوء ما أزاحت لجنة غولدستون النقاب عنه يؤيد وفدي تأييدا تاما دعوة المؤتمر الوطني الافريقي لحكومة دي كليرك بأن تكشف الستار عن كل العمليات العسكرية السرية .

وينبغي ألا تستمر أعمال العنف الطائشة والقتل العشوائي دون رادع . إن حكومة جنوب افريقيا ملزمة أخلاقيا بضمان أمن الجنوب افريقيين كلهم ، وكفالة حقوقهم الاساسية في العيش في حرية بمنأى عن أي تهديد لأرواحهم وممتلكاتهم .

وقد راود غامبيا الامل بأن التوقيع على اتفاق السلم الوطني سيكون بشيرا ببداية روح تعاونية واستهلال مشاورات عريضة القاعدة بين كل الأطراف في مناخ من التسامح والتفاهم والرغبة في جعل جنوب افريقيا خالية من العنف وهي تتقدم صوب نموذج ديمقراطي للحكم . غير أنه يبدو أن ما نجحت في تحقيقه حكومة جنوب افريقيا حتى الآن هو إعادة صياغة بعض سياسات الفصل العنصري البغيضة مع الاعتدال في تنفيذ بعض ممارساتها الاساسية لترضية المجتمع الدولي في بعض مطالبه القوية بإحداث تغيير سياسي في جنوب افريقيا ، وذلك لتقليل إدانته المستمرة للفصل العنصري .

واذ نلاحظ باهتمام بالغ الاضطرابات السياسية المستجدة في جنوب افريقيا ، فإن وفدي يعرب عن قلقه إزاء استمرار العنف هناك ، الذي كان حقا موضع قلق دولي . إن القرارات الهامة التي إعتمدها مجلس الامن لكبح العنف وتمهيد السبيل أمام إستئناف عملية التفاوض ، ينبغي تنفيذها بالكامل . وبغية تعزيز بلوغ هذه الاهداف ، يحث وفدي بصفة خاصة على التنفيذ الفعال لقرار مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) ، وتقرير لجنة غولاستون للتحقيق فيما يتعلق بمنع العنف والترويع الموجه ضد الجمهور .

وبالاضافة إلى ذلك ، تؤيد غامبيا توصيات الممثل الخاص للامين العام في جنوب افريقيا . وبالتالي ينبغي ممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا لكي تنفذ هذه التوصيات وإجراءات الامم المتحدة الاخرى بغية تهيئة مناخ يؤدي إلى مفاوضات سلمية وميسرة بين كل الاطراف على المستقبل السياسي لجنوب افريقيا .

ولتسهيل عملية التفاوض الفعّالة ، ينضم وفدي إلى المجتمع الدولي في مناصرة ممارسة النشاط السياسي بحرية ، والافراج عن سائر السجناء السياسيين ، وعودة كل اللاجئين والمنفيين السياسيين ، واندماجهم على نحو فعّال في مجتمع جنوب افريقيا ، وإلغاء جميع التشريعات والاجراءات الامنية التي ترمي إلى عرقلة عملية التفاوض .

إن وفدي ينظر بقلق إلى إخفاق كل الاطراف في هذا الصراع في إتخاذ موقف جماعي يمثل في مجموعه طموحات شعب جنوب افريقيا وشواغله من أجل حكومة انتقالية وتحقيق حكم الاغلبية في جنوب افريقيا ، ومن ثم ، فمن المهم أن تواصل كل الاطراف الموقعة على اتفاق السلم الوطني والاطراف الاخرى إثبات التزامها بالسلم ، وبالعملية الديمقراطية وبالوحدة الوطنية .

وستواصل غامبيا تشجيع كل جهد يبذل من أجل إجراء مشاورات وثيقة للتقريب بين كل الاطراف بغية التوصل إلى عقد مفاوضات عريضة القاعدة تؤدي إلى الاتفاق على دستور جديد يرتبط بشكل مقبول من أشكال الحكم الانتقالي . ولهذه الاسباب ، رحب وفدنا بمؤتمر الجبهة الوطنية المتحدة الذي يضم كل الاحزاب .

وما دام العنف مستمرا في جنوب افريقيا ؛ وما دام نظام جنوب افريقيا لا يترجم قراراته المعلنة بشأن إنهاء الفصل العنصري إلى إجراءات سياسية فعّالة واقعية ومقبولة ؛ وما دامت بعض المجموعات مستمرة في تحويل الاهتمام والجهود عن العملية التفاوضية ، وعن عملية تطوير شكل ديمقراطي دستوري من أشكال الحكم ؛ وما دام السواد الاعظم من سكان جنوب افريقيا يعيشون في حالة من الخوف وانعدام الامن ؛ وما دامت كل الاطراف المشتركة في عملية التفاوض لا تحرز أي تقدم ؛ كذلك فإن السلم والامن وإنشاء جنوب افريقيا موحدة غير عنصرية ديمقراطية ستكون أبعد منالا للجنوب افريقيين ، وجهود المجتمع الدولي للمساعدة في عملية التغيير ستصبح أكثر صعوبة .

السيد ايدالفو باسولتو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن القضاء على الفصل العنصري وخلق جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية وغير عنصرية ، اللذين يمكن أن يحوّلا جنوب افريقيا إلى دولة تدعم السلم والتعاون والاستقرار في المنطقة بدلا من أن تشكل خطرا على جيرانها وتهديدا دائما للسلم والامن في الجنوب الافريقي ، كانا هدف أغلبية المجتمع الدولي منذ أمد بعيد .

لذلك ، فإنه منذ بداية العملية الجارية في جنوب افريقيا ، التي بدأت هذا التقدم التاريخي الحتمي نحو تفكيك الفصل العنصري ، اكتسب النظر في هذا البند في

الجمعية العامة بعدا جديدا . ونحن نرى أن نظرنا في هذا البند يتسم بالاهمية الآن كما كان دائما ، بل ربما باهمية أكبر اليوم ، لان منظمتنا باستطاعتها الآن أن تضطلع بدور كبير ، بل ينبغي عليها أن تضطلع بهذا الدور لإزالة العقبات المتبقية أمام التحقيق النهائي للاهداف التي نص عليها المجتمع الدولي في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

وإذا لاحظنا بعناية وحرص ما حدث في جنوب افريقيا أثناء العام الذي انقضى منذ دورتنا السابقة ، فإن ذلك يقودنا إلى نتائج تبعث على التشجيع وتثير القلق في آن واحد .

صحيح أن التقدم قد بدأ بالفعل وأن التغيير السلمي بدأ أيضا في مجتمع جنوب افريقيا . إلا أننا ندرك أنه ما زال هناك عدد من القوانين والاحكام واللوائح التي تشكل جزءا من الدعائم القانونية التي بنيت على مدى عشرات السنين لدعم نظام الفصل العنصري ، والتي مازالت تبطئ من عملية تهيئة المناخ الملائم لإجراء مناقشات سياسية حرة ، التي هي شرط أساسي يكفل لكل شعب جنوب افريقيا - من السود والبيض والهنود وغيرهم في هذه الامة متعددة الاجناس - إمكانية المشاركة في إعادة بناء بلدهم في ظل تكافؤ الحقوق والفرص .

ونحن ندرك أيضا أنه قد تعذر حتى الآن انهاء موجة العنف التي عصفت بجنوب افريقيا في الشهور الاخيرة ، والتي أدت إلى وقوع سلسلة من الاحداث مثل حادثتي بويباتونغ وسيسكاي ، وما أسفر عنهما من إراقة دماء وحزن وإشاعة جو من الريبة . ونحن لا نرى أن من المستصوب الآن إن نركز على تحليل العنف بحد ذاته ؛ فما يقتضيه الحال يتجاوز ذلك بكثير . في رأينا ان من الضروري للتغلب على هذا العنف ، أن نبحث في الاسباب الكامنة وراءه ، والقوى التي تحرض عليه ، والاهداف المخزية لاؤلئك الذين يرتكبونه .

ويعد تقرير غولدستون خطوة في الاتجاه الصحيح دون أدنى شك ، ولكن ينبغي ألا تكون الخطوة الوحيدة . يتعين علينا أن ندرس بتعمق أكبر أسباب هذا التصعيد

للعنف في جنوب افريقيا ، حتى يتسنى اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستئصال هذه الاسباب . وتلتزم حكومة جنوب أفريقيا بمهمة لا غنى عنها ينبغي أن تضطلع بها : أن تتصرف بكل قوة لكي تضمن لهذا البلد أن يحقق الاستقرار الذي يحتاج إليه لمواصلة عملية التفاوض التي بدت مشجعة تماما في البداية - إذا كانت تريد فعلا أن تتحرك صوب استئصال ممارسات الفصل العنصري البغيضة ، وصوب إنشاء مجتمع موحد غير عنصري .

وينبغي على المجتمع الدولي أن يواصل القيام بدور هام كما فعل في الماضي . إن القوى التي تعارض التغيير في جنوب افريقيا والتي تحرض على العنف كوسيلة لإحباط عملية التغيير ، ينبغي إفهامها بوضوح أن الامم المتحدة لن تتغاضى عن أي محاولة لإدامة نظام الفصل العنصري البغيض ، أو عن أي الاعيب يمليها أولئك الذين يسعون إلى إدامته .

ولكن ، لضمان النجاح في هذا المسعى ، لا بد من التحرك بسرعة . ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن التدابير التي اتخذت لرفع الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة على بريتوريا سابقة لأوانها . لقد أظهرت أحداث العام الماضي أنه بدلا من التعجيل في التغير المطلوب ، جرى تشجيع القوى الاشد معارضة للتغيير ، وهذا بدوره أدى إلى تشجيع إطلاق عنان العنف بأشكاله العديدة .

يجب أن تبقى أهدافنا منصبة على إطلاق سراح جميع الذين ناضلوا لمكافحة الفصل العنصري ؛ وإلغاء جميع التشريعات العنصرية ؛ وإعداد دستور جديد تشارك في إعداده جميع القوى الممثلة لشعب جنوب افريقيا ، وانتخاب جمعية تأسيسية على أساس صوت واحد للشخص الواحد ؛ وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة . هذه يجب أن تكون أهدافنا الآن .

نحن واثقون أنه عندما تنتهي هذه العملية بنجاح ، ويثبت أنها لا يمكن عكس اتجاهها ، وعندما تطلب الحكومة المؤقتة رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، فإن الجمعية العامة ستتمكن من تحمل مسؤولياتها وسترفع جميع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا . كما أنها ستنظر في اتخاذ الإجراءات الضرورية للتعاون مع السلطات الجديدة في إعادة بناء البلاد .

إن مواصلة السير على هذا الطريق مسألة هامة لا لجنوب افريقيا فقط ، بل أيضا للشعوب المجاورة التي قررت بحرية إعادة بناء بلدانها والقضاء على هذه الصراعات التي حاقت بها لعدة سنوات . وإن ظهور جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية سيكون هاما جدا لاستقرار بلدان مثل أنغولا وموزامبيق التي تركت تتحمل إرثا من الالم والوفيات امتد عدة عقود ، خلفته لها نفس القوى التي تعارض اليوم التغير في جنوب افريقيا .

إننا نقدر وندعم التقدم الذي أُحرز في المحادثات بين مختلف الحركات التي تمثل شعب جنوب افريقيا وحكومة جنوب افريقيا . ونعتقد أن الظروف اللازمة للتغير السلمي قائمة الآن ، وأن التغير يمكن تحقيقه بالمثابرة وحسن النية . ويجب ألا ننسى أن جهودنا لن تذهب سدى إذا سرنا على نفس الطريق وتمكنّا في نهاية المطاف من إقامة

جنوب افريقيا الموصوفة في "ميثاق الحرية" الذي اعتمده ممثلو جميع الاعراق في البلاد في كليبتاون في عام ١٩٥٥ .

ينص ميثاق الحرية على :

"إن جنوب افريقيا ملك لكل من يعيشون فيها من سود وبيض ، وأن ما من حكومة يمكنها أن تبرر ادعاء السلطة ما لم تكن تلك السلطة قائمة على إرادة الشعب . ... يجب أن يحكم الشعب . ... ينبغي أن يكون لجميع المجموعات الوطنية حقوق متساوية . ... وينبغي للشعب أن يتشاطر ثروة البلاد وأن تقسم الارض بين الذين يزرعونها . ... وينبغي أن يكون الجميع متساوين أمام القانون . ... وينبغي أن تكون أبواب المعرفة والثقافة مفتوحة للجميع . ... وينبغي توفير المساكن والامن والراحة . ... وينبغي أن يعم السلام والمودة" .

(المحاضر الرسمية ، الدورة العاشرة ، الملحق رقم ١٤ (A/2953) ، الفقرة ٢٩٥)

السيد مكلين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استهلت بياني في العام الماضي في هذه المناقشة بالإشادة بوقت غير عادي ، وقت حافل بالوعود الكبيرة لجنوب افريقيا ولشعبها . وهذا العام ، ونحن نجتمع ثانية لنظر الحالة في جنوب افريقيا ، فإننا نجتمع ونحن تراودنا مشاعر متضاربة . فالمكاسب التاريخية التي تحققت منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ لا تزال تلهمنا الثقة والامل ، إلا أنه يوجد الآن قلق حقيقي أيضا . وقد حدث مؤخرا عدد من حالات الإحباط أكثر من أن نتمكن من تجاهلها . ولعنة العنف السياسي تبدو الآن أكثر استقصاء من أي وقت مضى .

كما يذكر الجميع ابتدأ العام الماضي بداية حافلة بالوعود الكبيرة . فالمفاوضات المتعددة الاحزاب ، التي طال انتظارها ، ابتدأت في كانون الاول/ديسمبر الماضي في مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) . ووافق ١٩ حزبا على إعلان بالمبادئ بعيد الاثر وعلى تشكيل مجموعة من أفرقة العمل المعنية بالمفاوضات التفصيلية .

بل ظهرت آفاق بداية جديدة أكثر إشراقا بحلول آذار/مارس . وفي استفتاء صوّت البيض في جنوب افريقيا بأغلبية ساحقة ، بأغلبية ٦٨ في المائة من إجمالي المصوتين

الذين بلغت نسبتهم ٨٥ في المائة ، لإجراء إصلاح من خلال المفاوضات . واعتقدنا أن أحفاد من وضعوا الفصل العنصري قد دفنوه أخيرا .

وقام الرئيس دي كليرك ، منتشيا بهذا النصر الهائل ، بزيارة لم يسبق لها مثيل إلى نيجيريا ، وهي أكبر أمة في افريقيا ، وتترأس حاليا منظمة الوحدة الافريقية . وفي نيسان/ابريل ، ذهبت باربرا ماكدوغال ، وزيرة الشؤون الخارجية الكندية ، إلى جنوب افريقيا في أول زيارة وزارية رسمية منذ ثلاثة عقود . وبدا المستقبل براقا بحق .

وعندما أُعيد عقد كوديسا في أيار/مايو ، كان الاتفاق بشأن ترتيبات انتقالية في متناول اليد . بيد أنه للأسف الشديد سُمح للمؤتمر أن يخفق في التوصل إلى اتفاق بشأن فجوة بسيطة بين أغلبية ثلثي وأغلبية ثلاثة أرباع لاعتماد بعض أحكام حقوق الانسان في الدستور الجديد .

وأعقبت هذه النكسة بسرعة موجة عارمة من العنف السياسي ، بلغت ذروتها في المذبحتين المرعبتين في بوبياتونغ وبيشو . وأوقف المؤتمر الوطني الافريقي ، وثمانية أحزاب تتفق معه في الرأي ، الاتصالات مع الحكومة ، على الصعيد الثنائي وفي كوديسا ، لإخفاقها في التصرف بفاعلية ضد العنف . وفي حين أن المؤتمر الوطني الافريقي لا يزال ملتزما بالمفاوضات ، فإنه وضع شروطا لعودته إليها . إن العنف المرعب يمضي طاحنا ويبدو أنه خارج نطاق أية سيطرة .

منذ أيلول/سبتمبر ظهرت بعض بوادر الانتعاش . فقد عقد نيلسون مانديلا والرئيس دي كليرك اجتماع قمة . وأُطلق سراح نحو ١٥٠ سجينا سياسيا كانوا محتجزين . وفوق كل شيء ، جرى وزع مراقبين دوليين من قبل الامم المتحدة والكومنولث والمجموعة الاوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية لتقديم مساعدة تمس الحاجة إليها في التنفيذ الملموس لاتفاق السلم الوطني ، الذي عقد في العام الماضي . واليوم ، ليس كل شيء على ما يرام على الاطلاق . فقد انسحب حزب الحرية إنكاشا من المفاوضات . وتكشفت فضائح جديدة تتعلق بأنشطة قوات الأمن . إن تدابير بناء الثقة ضرورية .

لم تقف كندا موقف اللامبالاة من هذه التطورات . على العكس من ذلك ، عملنا بنشاط لتحقيق تقدم من خلال نطاق من النهج التي اعتقدنا أنها نهج تكميلية .

ونحن لا نزال نواصل الضغط لإحداث مزيد من التغيير . وكما أوضحت الوزيرة ماكدوغال عندما كانت في جنوب افريقيا في نيسان/ابريل ، ستواصل كندا فرض ما تبقى من جزاءاتها إلى أن يتم الوفاء بمعايير الكومنولث لرفعها . وستبقى الجزاءات التجارية والاستثمارية قائمة إلى أن يتم الاتفاق على آليات انتقالية ملائمة تمكن جميع الاطراف من المشاركة في المفاوضات مشاركة تامة وفعّالة . وكنا نأمل أن يكون هذا قد تحقق الآن .

وفي الوقت نفسه نؤيد المبادرات العملية - المبادرات التي تساعد على إنهاء العنف السياسي . وتفخر كندا بأن توفر ، على سبيل المثال ، خبيرين للشرطة لفريق المراقبين التابع للكومنولث في جنوب افريقيا . كما أننا نمول دراسة رئيسية تستغرق سنتين عن كيفية إصلاح نظام الشرطة حتى يحظى بالثقة ويكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع الديمقراطي - ذلك المجتمع الجديد الذي يجب أن يخدمه .

ومن الواضح أنه ليس من شأن كندا أن تميل إلى جانب أي من الأطراف المتفاوضة ، إلا أنها لا تتردد في أن تتناول ضرورة توفير أرضية مستوية وثقة محسّنة واختيارات جوهرية في المفاوضات . إن صندوق الحوار التابع لنا ، الذي نعتقد أنه كان فعّالا ، والذي مدد إلى عام ١٩٩٤ ، لا يزال يدعم مجموعة من المبادرات بما يترتب على ذلك من آثار تتجاوز الكمية المتواضعة من الأموال المتاحة . وتتضمن هذه المبادرات دعم وضع مشروع قانون للحقوق والبحث عن دور الكنائس في المصالحة الوطنية .

وإذ نتطلع إلى معالجة آثار الفصل العنصري ، تركزت المساعدة الكندية بجنوب افريقيا في المقام الأول على تنمية الموارد البشرية . وبصورة متزايدة توجه تلك المساعدة إلى مجالات محددة تحظى بأولوية عالية حيث يمكن أن تتفق الخبرة الكندية مع احتياجات جنوب افريقيا . وفي آذار/مارس الماضي أعلن رئيس الوزراء السيد مالروني عن برنامج تبلغ تكلفته ٥ ملايين دولار لتعزيز قدرة المجموعات المشاركة في عملية المفاوضات على تطوير استراتيجياتها في القطاعات الرئيسية مثل التعليم والاقتصاد والإدارة العامة . وثمة جزء كبير من التدريب في هذه القطاعات يعتمد على خبرتنا في تدريب المواطنين في جنوب افريقيا على امتداد السنوات الست الماضية .

وكما قلت في بياني أمام الجمعية العامة في العام الماضي ، إن اللجنة البرلمانية المعنية بالتنمية وحقوق الانسان التي أتولى رئاستها ما برحت تدرس علاقات كندا بالجنوب الافريقي بعد الفصل العنصري . إن تقرير اللجنة في حزيران/يونيه يوفر للحكومة الكندية وللجمهور بصفة عامة رؤية فاحصة للتحدي المتمثل في تغذية جذور الديمقراطية في منطقة لا تزال تعاني من الآثار التي خلفها الفصل العنصري . لقد حثت

اللجنة التي أترأسها على أن تظل لمنطقة الجنوب الافريقي أولوية في السياسة الخارجية لكندا مع تركيز المساعدة على ثلاثة مجالات ، وهي التنمية الاقتصادية وتنمية قدرة الموارد البشرية وتعزيز قيام مجتمع متحضر .

وترحب كندا بالطريقة البنّاءة جدا التي زادت بها الامم المتحدة من مشاركتها في جنوب افريقيا هذا العام . إن رد فعل مجلس الامن والامين العام على تزايد العنف السياسي في الصيف الماضي أعطى المشكلة ما تستحقه من اهتمام . إن وجود بعثة مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا التي تدعمها أفرقة من الكومنولث ، والمجموعة الاوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية ساعد على إعطاء مَن يحتمل أن يكونوا مرتكبين انطباعا بالجدية التي ينظر بها العالم كله الى التهديدات التي يفرضها العنف على عملية التغيير عن طريق التفاوض . إننا نرحب كذلك بتعيين الامين العام للسيد دايال مبعوثا خاصا له ، ونحث السيد دايال على أن يستكشف المزيد من السبل التي تمكن الامم المتحدة ، بالعمل مع هياكل اتفاق السلم الوطني ، من المشاركة في عملية الانتقال الديمقراطي السلمي .

وكما يعلم زملائي ، تواصل مفوضية الامم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تعزيز مداواة المجتمع عن طريق إعادة المنفيين إلى وطنهم . ويساعد برنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي في تعليم المنفيين السابقين داخل البلاد . وكلاهما يحظى بدعم كندا .

بيد أن بعض أنشطة وكالات الامم المتحدة تحتاج إلى التحديث . فعلى سبيل المثال لا يزال التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية بشأن الفصل العنصري يدعو إلى فرض جزاءات الزامية شاملة . ويسعدنا أن بعض الوكالات الاخرى تستعد لتوفير المساعدة الانمائية داخل جنوب افريقيا عندما يحين الوقت المناسب وذلك كما ورد في قرار توافق الآراء الجامع في العام الماضي . وفي نفس الوقت اقترح أن نعمل في الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة على توسيع نطاق توافق الآراء في مشاريع القرارات التي تعرض علينا .

إن جنوب افريقيا تقف على مفترق الطرق : ففي أحد الاتجاهات يكمن العنف والاذى اللذان يطلق لهما العنان باسم مبدأ سامٍ أو آخر ؛ وفي اتجاه آخر يكمن البحث الصعب المحبط عن حل سلمي عن طريق المفاوضات .

لقد كانت الخطوات التي اتخذت منذ شباط/فبراير ١٩٩٠ تاريخيه حقا . وقد اعترف العالم بها عل هذا النحو . ولكن بعض هذه المكاسب يتهددها الخطر ، وعُكس مسارها مؤخرا لان الخطوات اللازمة لدفعها حقا إلى الامام دون عودة لم تتخذ بعد على خلاف الآمال الكبيرة التي كانت تراود معظمنا في هذه القاعة . إن العالم يراقب هذه العملية . وخيارات مواطني جنوب افريقيا في الشهور القادمة ستقرر رده .

إن كندا تدعو جميع الأطراف إلى بدء المفاوضات مرة أخرى . وينبغي أن يعرف مواطنو جنوب افريقيا أكثر من أي شخص آخر انه ليس هناك سبيل آخر . واجتماع قمة مانديلا ودي كليرك مشجع وكذلك بعض التطورات الاخيرة في صفوف المحافظين وانصار الوحدة في جنوب افريقيا ونحن ننتظر قيام انكاشا بتحرك مماثل . وثمة سبيل لتحقيق توافق آراء في المجال الحساس لحقوق الانسان ، هو التوصل إلى اتفاق مشترك بأن تنضم جنوب افريقيا إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وإلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .

ومرة أخرى تدعو كندا حكومة جنوب افريقيا إلى أن تتحمل مسؤوليتها الخاصة بإقامة النظام والقانون . ونطلب إليها أن تضاعف جهودها لكفالة العمل الفعّال والنزيه من جانب قوات الأمن لإنهاء العنف السياسي .

وندعو حكومة جنوب افريقيا أيضا أن تعمل على نحو حاسم للقضاء على بقايا الفصل العنصري ، وبالتاكيد ينبغي أن يكون على رأس هذه الامور استمرار وجود الأوطان . ونعتقد أن دعاة الاتحاد الفدرالي لا يخدمون قضيتهم بالسعي إلى ربطها بالأوطان السيئة السمعة . إن المذابح والفضائح الاخيرة تبرز على نحو قوي ضرورة إعادة إدماجها في الجمهورية . وأي شك في أن هذا هو ما يريده أهالي الأوطان من شانه أن يبدد بسرعة باجراء استفتاء .

إننا نتطلع قبل كل شيء إلى توفر الارادة السياسية ويجب أن تتوفر الحنكة السياسية لدى جميع الاطراف . إن هذا من شأنه أن ييسر وجود إدارة انتقالية توحي بالثقة العامة في كل قطاعات المجتمع . ومن شأن هذا أن يكون المفتاح لحل الكثير من المسائل - من الجزاءات الى المعونة التي تقدمها الامم المتحدة والاشتراك المجدد هنا في هذه الجمعية .

ومن حق جنوب افريقيا أن تنشد مساعدة العالم في مداواة الجروح التي خلفها الفصل العنصري .وبالمثل من حق المجتمع الدولي أن يتوقع من مواطني جنوب افريقيا أن يوحدوا صفوفهم لتناول مشكلاتهم الخاصة . ومع وجود كثير من الازمات الملحة في جميع انحاء العالم من المنصف حقا أن ينصب الاهتمام والموارد حيثما يكون لها أكبر الاثر . ونعتقد أن سكان جنوب افريقيا يتحلون بمرونة فريدة تغلبوا بها على كثير من التحديات في الماضي . ولا تشك كندا في أنهم سيرتقون مرة أخرى إلى مستوى المناسبة الحالية .

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تدور مناقشة الجمعية العامة لمسألة الفصل العنصري في لحظة حرجة من تاريخ جنوب افريقيا ؛ لحظة يحق لنا فيها أن نتعلق بالأمل في أن نشهد عما قريب قيام ديمقراطية مرتكزة على المساواة ، ونبذ العنصرية ، وتعدد الاحزاب في هذا البلد .

وقد انتعش هذا الأمل في السنوات الاخيرة بفضل المبادرات المتعددة الرامية إلى إزالة نظام الفصل العنصري المقيت . فقد كان الافراج عن السجناء السياسيين ، وعودة المنفيين ، والاعتراف بالاحزاب السياسية ، والغاء النصوص التشريعية التي تشكل ركائز نظام الفصل العنصري وقائع تبعث بلا جدال على الامل .

ومن المؤكد أن المجتمع الدولي قد أدى دورا هاما في تحديد الوجهة الجديدة لمصير جمهورية جنوب افريقيا باسهامه الفعال في تشجيع الحوار الرامي إلى إقامة حكومة تتوافر فيها صفة التمثيل الكامل ، وإلى معالجة مظاهر التعسف والحرمان التي تعرضت لها أغلبية سكان جنوب افريقيا خلال عقود طويلة .

إن هذه التطورات الايجابية ، التي تشهد على نفاذ بصيرة الزعماء السياسيين في جنوب افريقيا وحكمتهم ، قد أدت إلى استهلال محادثات دستورية منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، الذي تبشر أعماله بمقدم مجتمع ديمقراطي وموحد وغير عنصري ، تمشيا مع رغبة المجتمع الدولي التي ضمنتها القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للامم المتحدة .

ونحن نرى أن هذه العملية بات من المتعذر الرجوع عنها . وقد أوضح المشتركون التسعة عشر في المفاوضات الدستورية التزامهم - في إعلان النوايا التاريخي - باقامة جنوب افريقيا موحدة وخالية من الفصل العنصري ، وباحترام عدد من المبادئ الاساسية التي تحكم تنفيذ مرحلة الانتقال صوب إقامة المجتمع المتعدد الاعراق . وبالمثل ، أوضح بجلاء الاستفتاء الذي نظم في ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ أن الاغلبية الساحقة من البيض في جنوب افريقيا تؤيد هذه العملية . ويحق للمجتمع الدولي أن يرى في هذا دليلا على تقدم بالغ الدلالة يعبر عن إصرار شعب جنوب افريقيا بأسره على إجراء التغيير المطلوب من خلال التشاور والحوار في مناخ يسوده السلم والوفاق .

ولكن مما يؤسف له ، بالرغم من هذه الاحداث الهامة ، أن المفاوضات التي بلغت مرحلة متقدمة قد توقفت أساسا لاندلاع العنف السياسي الذي مازال يترك آثارا ضارة على المستقبل السياسي للبلد وعلى نسيجه الاجتماعي والاثني والاقتصادي .

وقد استرعى الامين العام لمنظمتنا ، وعيا منه بالخطر الحقيقي الذي قد يشكله العنف على مصير شعب جنوب افريقيا ، انتباه مجلس الامن إلى العواقب الوخيمة لتلك الحالة ، وأوصى بعدد من التدابير ، أهمها إيفاد مبعوث خاص في بعثة مساع حميدة ، بالاضافة إلى فريق كبير من المراقبين .

وفي هذا الاطار اتخذ مجلس الامن القرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) ، متخذا بذلك موقفا حازما لا لبس فيه إذ حث جميع الاطراف على إنهاء أعمال العنف واستئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن بغية تحقيق انتقال سريع صوب إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

وفور اتخاذ هذين القرارين أُرسل بالفعل فريق من المراقبين إلى جنوب افريقيا كُلف بأن ينسق أعماله مع الهياكل التي انشئت بموجب اتفاق السلم الوطني . وكانت المهمة الرئيسية لهذه البعثة ، التي ساعدها في نهوضها بواجباتها مراقبون عن منظمات اقليمية أخرى منها بصفة خاصة المجموعة الاوروبية والكومنولث ، تتمثل في احتواء بؤر العنف الكامنة والتأكد من السير السلمي للمظاهرات الشعبية . وقد بذلت البعثة جهودا محمودة في هذا الاتجاه وقدمت اسهاما ايجابيا في استقرار الحالة .

وبالمثل ، يستحق المبعوثون الذين أوفدهم الامين العام منذ وقف المحادثات الدستورية الجارية في إطار مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية كل تقديرنا لجهودهم الرامية إلى اقناع كل من حكومة جنوب افريقيا والمعارضة بضرورة احلال السلم واحترام الالتزامات المتعلقة بالاستئناف السريع للحوار المفيد الذي استهل منذ عام مضى* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد الحداد (اليمن) .

ولذا فإننا ندعو كل الأطراف في جنوب افريقيا للاحتكام إلى العقل واستئناف مفاوضاتهما في أقرب وقت ممكن بسلامة طويلة وحسن نية . كما نحثها على الامتناع عن اتيان أي أعمال من شأنها أن تلحق مزيدا من الضرر بآفاق التسوية المنصفة لمسألة جنوب افريقيا .

ونحن مازلنا نأمل في أن يستأنف مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية أعماله عما قريب ، بالرغم من الصعوبات المصادفة . وهناك عدد من الاحداث المشجعة التي طرأت مؤخرا على الساحة السياسية في جنوب افريقيا ، منها لقاء السيد دي كليرك والسيد مانديلا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ونحن لا نملك سوى تشجيع هذه الاتصالات الرفيعة المستوى بين زعماء جنوب افريقيا ، اقتناعا منا بضرورة ترجيح كافة الحوار والثقة لانهما وحدهما كفيلان بازالة العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات بشأن المسائل الدستورية الجوهرية وبالتعجيل بمقدم مجتمع ديمقراطي وموحد وغير عنصري في جنوب افريقيا .

إن المملكة المغربية تعرب عن أملها في أن تثابر كل من الحكومة القائمة والمعارضة ، من منطلق وعيها بعدم وجود أي بديل واقعي للحوار والتفاوض ، على بذل الجهود الرامية إلى إيجاد طريق ونهج مشتركين للمرحلة الانتقالية ولانشاء دولة جديدة في جنوب افريقيا . فمما لا جدال فيه أنهما وحدهما هما المنوط بهما تحديد شكل المجتمع والحكم اللذين تصبوان إليهما .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : لقد جندت منظمة الامم المتحدة إمكانياتها طيلة ما يزيد عن عقود أربعة من الزمن من أجل القضاء على ما يمثله التمييز العنصري من انتهاك فاضح لحقوق الانسان وكرامته . وحقيقة الامر أن هناك قلة من المسائل التي تطلبت هذا القدر من اهتمام الامم المتحدة . وهذا يرجع الى أن الفصل العنصري هو أسوأ إهانة لمبدأ المساواة بين جميع البشر ، وأسوأ إنكار للكرامة الانسانية . ولهذه الاسباب ، أكدت منظمتنا في العديد من المناسبات أن الفصل العنصري ، بوصفه جريمة ضد الانسانية ، لا يمكن إصلاحه على الاطلاق ولا بد بالتالي من القضاء عليه تماما .

قبل ثلاث سنوات تقريبا اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . وبموجب هذا الاعلان ، تكلم المجتمع الدولي لاول مرة بصوت واحد ليدين نظام الفصل العنصري البغيض . ومنذ ذلك الوقت يتضح أن حكومة جنوب افريقيا لم تنفذ بالكامل العملية التي يمكن أن تفضي الى إقامة نظام ديمقراطي لا عرقي موحد كما هو مطلوب في الإعلان . وعلى رغم أن بعض تشريعات الفصل العنصري الاساسية قد ألغيت ، فإن تراث الفصل العنصري والمؤسسات التي أدامت هذه الشكل المؤسسي من التسلط العنصري لا تزال على حالها .

إن استمرار قيام حكومة جنوب افريقيا في تصعيد الاقتتال الدائر بين السكان الاصليين وتورطها في كثير من المذابح إنما يؤكد أن النظام العنصري يشن حربا غير معلنة ضد السكان الاصليين بغية تقويض عملية التحرك صوب جنوب افريقيا ديمقراطية لاعنصرية . فقد أكدت منظمة العفو الدولية ، في تقريرها لعام ١٩٩٢ ، وجود أدلة وافرة على اتهام الشرطة ووحدات الجيش والقوات الخاصة بالمشاركة في الاغتيالات السياسية ، ومساعدة مرتكبي تلك الاعمال ، أو في بعض الاحوال بالتحيز لصالح حزب معين ضد المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

وإزاء استمرار العنف الذي ترعاه حكومة جنوب افريقيا ، بادرت القمة الافريقية في داكار هذا العام بدعوة مجلس الامن الى مواجهة هذا الوضع الخطير ، حيث اعتمد المجلس القرار ٧٦٥ (١٩٩٢) الذي أكد فيه مسؤولية سلطات جنوب افريقيا عن

اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف أعمال العنف فورا ، كما حث المجلس في قراره أيضا سلطات جنوب افريقيا على اتخاذ تدابير فورية للتوصل الى وقف فعال لأعمال العنف الجارية وتقديم المسؤولين عن تلك الأعمال الى العدالة .

إننا نناشد الأغلبية الافريقية المناضلة أن تضم صفوفها ، وتوحد قواها ، وتكثف جهودها لخلق جبهة واحدة متراصة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري الذي يرمي ، من إذكاء موجة العنف ، الى إضعاف الموقف التفاوضي للأغلبية الافريقية . كما نطالب حكومة جنوب افريقيا بأن تضع حدا ، وبشكل فوري ، لموجة العنف هذه التي أرادت منها للأغلبية الافريقية وقضاياها المشروعة أن تصبح جروحا لا تندمل ، وآلاما لا تقف عند حد .

إن توطيد نظام الأوطان المنفصلة (البانتوستانات) ، الذي تسعى إليه حكومة جنوب افريقيا ، يظهر أن النوايا المضمرة في بريتوريا تختلف تماما عما يعلن من حسن نوايا وتوجه نحو إلغاء الفصل العنصري . وقد اتضح ذلك عندما فتحت القوات التابعة لمعزل "سيكسي" النار في السابع من أيلول/سبتمبر المنصرم على الأفارقة الذي ساروا الى مدينة بيشو عاصمة المعزل ، للمطالبة بالغاء المعازل العشرة التي إقامتها حكومة جنوب افريقيا عام ١٩٦٠ ، واعتبرتها دولا مستقلة لفصل الأغلبية الافريقية ضمن مناطق معزولة عن الأقلية البيضاء في البلاد . وقد أودت هذه المذبحة بحياة ٢٨ افريقيا على الأقل .

وفي ضوء ذلك سيكون من قبيل الخداع التام للنفس النظر الى الحالة السائدة في جنوب افريقيا بوصفها تعبيرا عن نهاية الفصل العنصري البغيض . فالأغلبية الافريقية لا تزال تحتاج الى بذل تضحيات كبيرة للوصول الى أهدافها المشروعة . إن عملية تجميل صورة النظام العنصري هدفها الأساسي كسر طوق العزلة المفروضة دوليا على حكومة جنوب افريقيا . فمنذ أن أعلن دي كليرك عن نيته في إلغاء قوانين الفصل العنصري ، سارع عدد من الدول برفع الجزاءات ، الأمر الذي يشكل انتهاكا لاعلان الأمم المتحدة الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ . ذلك أن مستوى التغييرات التي حدثت الى الآن لم يتعمق بعد ، ولم يصل الى نقطة اللاعودة .

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء تزايد الميل نحو رفع الجزاءات رفعا سابقا لأوانه ، فهذا من شأنه أن يزيل الضغط على حكومة جنوب افريقيا ، وهو أمر ثبت أنه لا بد منه لتأمين وضع حد للفصل العنصري البغيض تشريعيا وعمليا ، وإقامة جنوب افريقيا موحدة وغير عنصرية وديمقراطية .

وفي مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في جاكرتا خلال شهر أيلول/سبتمبر المنصرم ، لاحظ الرؤساء مع الأسف أن بعض البلدان قد اتخذت تدابير من جانب واحد لرفع العقوبات ، وهو ما تجاوز الموقف المشترك الذي وافق عليه المجتمع الدولي لرفع العقوبات بالتدريج . وحذروا من أي استعادة متسرعة للعلاقات الاقتصادية والسياسية الكاملة مع نظام بريتوريا ، وشددوا على ضرورة التماسك والعمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي لكي تستمر ممارسة الضغوط اللازمة على جنوب افريقيا ، الى أن يتم بلوغ مرحلة لا يمكن الرجوع فيها تماما في عملية المفاوضات التي تهدف الى إقامة دولة ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا ، وفي هذا الصدد ، أعربوا عن اقتناعهم بأن تشكيل حكومة انتقالية تكلف بالاشراف على عملية الانتقال الى الحكم الديمقراطي ، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل مبدأ حق الاقتراع العام للبالغين ، وبناء على قائمة مشتركة للناخبين ، لا بد أن يمثل بداية حقيقية للسير نحو إنهاء الفصل العنصري بطريقة لا يمكن الرجوع فيها . وعند هذه المرحلة فقط يستطيع المجتمع الدولي أن يقيم علاقات على أساس بنّاء مع سلطات دولة تسير بعزم أكيد على الطريق نحو إقامة مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا .

وطالب الرؤساء بالالتزام التام بالحظر العسكري المفروض على جنوب افريقيا . وأدانوا أي تعاون مع جنوب افريقيا في المجالات العسكرية والنووية ، يكون مخالفا لأحكام الحظر العسكري والنفطي الذي فرضته الامم المتحدة . ولاحظ الرؤساء بصفة خاصة أن المشاريع المشتركة بين اسرائيل وجنوب افريقيا تشكل دليلا على انتهاك اسرائيل للحظر العسكرية الإلزامي ، وطالبوا اسرائيل بأن تتوقف عن مثل هذه الانشطة فورا .

وفي هذا الصدد ، يشير تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والوارد في الوثيقة A/47/22 الى أن اللجنة الخاصة التي تتعلق ولايتها بالفصل العنصري في جنوب افريقيا وأصدائه الدولية تقوم بناء على طلب الجمعية العامة باستعراض تطورات التعاون الجاري بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وخاصة في الميدانين العسكري والنووي ، وبتقديم تقارير سنوية عنها . ويضيف التقرير أن اللجنة تنظر في مشكلة التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في سياق تأثيره على الجهود الدولية المتضافرة الرامية الى القضاء تماما على الفصل العنصري ومناصرة إقامة جنوب افريقيا موحدة ، لاعنصرية وديمقراطية .

وقد استعراض التقرير التعاون المستمر بين اسرائيل وجنوب افريقيا من مختلف جوانبه ، وخاصة في الميدانين العسكري والنووي ، والذي يتعارض مع حظر الاسلحة المفروض على جنوب افريقيا بموجب قراري مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) و ٤٢١ (١٩٧٧) ، ويقوّض التضامن الدولي لمناهضة نظام الفصل العنصري . ولذلك خلصت اللجنة الخاصة في تقريرها الى حث المجتمع الدولي ، وخاصة مجلس الامن ، على اتخاذ اجراءات فعّالة لوضع حدّ لانتهاك اسرائيل لقراري مجلس الامن الآنف ذكرهما .

والجدير بالذكر في هذا السياق أن لجنة حقوق الانسان في دورتها الاخيرة الثامنة والاربعين قد اعتمدت قرارا صدر برقم ٣٠ تاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ والمعنون : "ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدّم الى نظام جنوب افريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الانسان" . جاء في الفقرة الثالثة من منطوقه أن لجنة حقوق الانسان "تدين أيضا التعاون النووي المستمر من جانب بعض الدول ، وبخاصة اسرائيل ، مع جنوب افريقيا . وتحث هذه الدول على أن تكف فورا عن إمداد جنوب افريقيا بالمعدات والتكنولوجيا النووية التي تمكنها من استحداث قدرة عسكرية نووية" .

إن هياكل الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا تزال قائمة وقوية ، وأن الهدف المتوخى في الاعلان الخاص بتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد ديمقراطي وغير عنصري لا يزال مستعصيا . إن جنوب افريقيا ما زال يحكمها نظام أقلية بيضاء ، وأنه ما زالت

الاغلبية الافريقية لا تتمتع بالحق في التصويت . ولذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يُبقي على التدابير القائمة ضد الفصل العنصري حتى تصبح التغيرات في جنوب افريقيا عميقة ولا يمكن العودة عنها .

وكما يبدو فإن حكومة جنوب افريقيا ستُبقي على تباطئها باتجاه تفكيك النظام العنصري ، وباتجاه تحقيق تسوية مع الاغلبية الافريقية ، مقابل العمل باتجاه استكمال كسر طوق العزلة المضروبة دولية حولها ، لرفع العقوبات المفروضة عليها .

وأود في الختام أن أؤكد من جديد وقوف بلادي الراسخ الى جانب الاغلبية الافريقية المناضلة في كفاحها المشروع ضد الفصل العنصري البغيض .

السيد افونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وفد بلدي أن يشارك مرة أخرى في مداولات الجمعية العامة حول مسألة الفصل العنصري . ونحن نفعل ذلك لاننا نؤمن إيمانا قويا بأن هذا يشكل إسهاما ملموسا في الجهود الجماعية الجارية ، التي تستهدف مساعدة شعب جنوب افريقيا في نضاله المتفاني والطويل من أجل تحقيق العدالة والمساواة والسلم والديمقراطية في بلده .

وأود في هذه المرحلة أن أشيد بالامين العام وباللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على تقريريهما التوضيحيين حول هذا الموضوع . لقد وفر لنا تقييماهما المستنيران المدخلات اللازمة بشأن الحالة في جنوب افريقيا وبشأن التقدم المحرز في النضال ضد الفصل العنصري .

وكما أوضحنا في عدد من المناسبات ، أن الجنوب الافريقي منطقة تناضل من أجل إعادة تأكيد هويتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وما فتئت منطقتنا تعاني منذ عقود من الآثار بعيدة المدى للحرب ، التي تتأصل أسبابها الجذرية بشكل أو بآخر في سياسات الفصل العنصري .

ومنذ اعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة منذ ثلاث سنوات ، حدث عدد من التطورات المشجعة في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد يود وفد بلدي أن يلقي الضوء على القيام منذ الدورة السابقة للجمعية العامة بعقد مؤتمر العمل على إقامة جنوب

افريقيا الديمقراطية (كوديسا الاول) في شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . ففي بلد اتسم بخمسة عقود تقريبا من التفرقه العنصرية المؤسسية الرسمية ، يشكل انعقاد كوديسا الاول وتوقيع اتفاق السلم الوطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ علامة هامة على طريق الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري . وقد توّجت تلك الدورة باعتماد إعلان النوايا الذي يلزم المشاركين التسعة عشر بالعمل من أجل إقامة جنوب افريقيا الموحدة واللاعنصرية والديمقراطية . وبالاضافة الى ذلك تم إنشاء خمسة أفرقة مختلفة من أجل بحث المسائل المعلقة على جدول الاعمال .

ومنذ ستة أشهر شهدنا انعقاد الدورة العامة الثانية للمؤتمر المعني بالعمل من أجل إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية المعروف باسم كوديسا الثاني . ومن الجدير بالملاحظة أنه بالرغم من الاختلافات السياسية القائمة بين أطراف هذه العملية ، أحرز بعض التقدم خلال المفاوضات . وتُوُصل الى توافق آراء بشأن عدد من المسائل المحددة ، مثل الطريق المؤدي الى الانتقال صوب الديمقراطية ، ومسألة إعادة إدماج ما يسمى بالاوطان المستقلة ، والتحكم بقوات الامن . لهذه الاسباب يعتقد وفد بلدي أن عملية التفاوض التي جرت في كوديسا الاول والثاني قد أسهمت في تحقيق تقدم ملموس في النضال ضد الفصل العنصري . وقد أكد التقدم المحرز في إطار كوديسا على أهمية المفاوضات الرامية للتوصل الى تسوية سياسية في ذلك البلد .

ولهذا ، فمن المؤسف أن التقدم المحرز حتى الآن في إطار مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية يصيبه ضرر بالغ نتيجة لتفجر العنف في جنوب افريقيا على مستويات لم يسبق لها مثيل ، وبخاصة المجزرة التي حدثت في بويباتونغ في حزيران/يونيه ١٩٩٢ والمجزرة التي حدثت في سيسكاي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

وتكرار العنف لا يخدم إلا مصالح القوى التي ظلت مدة طويلة تعارض التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا . واستمرار العنف الذي راحت ضحيته بالفعل أرواح آلاف الأبرياء وتسبب في تدمير الممتلكات لن يؤدي إلا الى الإبقاء على الفصل العنصري ، النظام الذي يقوم على التدمير ويشذ عن المنطق ويحرض على الكراهية بين البشر .

ولصالح كل شعوب المنطقة ، نكرر مناشدتنا لجميع الأطراف في ذلك البلد أن تضع خلافاتها جانبا وتحجم عن القيام بأعمال قد تؤدي الى استمرار تفاقم الحالة المتقلبة بالفعل ، وأن تعيد عملية التفاوض التي كانت قد بدأت بالفعل الى مرحلتها السابقة . وندعو سلطات جنوب افريقيا أيضا الى تحمل مسؤولياتها فتعالج مسألة العنف بفعالية عن طريق محاكمة كل المذنبين . ونأمل أملا وطيدا أن يسود الادراك السليم وروح الوفاق ، بحيث يمكن للمفاوضات أن تستأنف في نهاية المطاف بغية معالجة القضايا المعلقة المتعلقة بجنوب افريقيا الموحدة الديمقراطية وغير العنصرية .

إننا ننظر الى الاتصالات بين قيادة المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا ، التي تبعت تعليق المفاوضات ، في هذا الإطار . وفي هذا الصدد يشيد وفد بلدي بالجهود الملموسة التي بذلت حتى الآن لمعالجة تفجر العنف ، وبخاصة عقد اجتماع على مستوى رفيع والتوقيع على سجل التفاهم بين قيادة المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ووفد بلدي شجعته ملاحظة أنه منذ انعقاد هذا الاجتماع الهام ، أفرج عن نحو ١٥٠ سجينا سياسيا ، وصدرت تعهدات بضمان الإفراج المبكر عن السجناء السياسيين المتبقين . ونرى أنه يجب استكمال هذه الخطوة الهامة بمبادرات مشابهة على الصعيد الوطني ، ويجب أن تشترك فيها جميع الأطراف من أجل ضمان الاستئناف المبكر للمحادثات .

والتوقيع على اتفاق السلم الوطني وتجارب مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية بينت أن حسن النية والالتزام السياسي من جانب الأطراف المعنية يمكن أن يسهما بفعالية في إيجاد اجابات على التحديات التي تعذر التوصل الى حل لها عندما لم تكن هناك مفاوضات .

وكما ورد ، بحق ، في تقرير الامين العام ،

"وبالطبع فإن دور المجتمع الدولي في تحويل جنوب افريقيا الى بلد ديمقراطي وغير عنصري لا يمكن أن يكون سوى دور مكمل لادوار مختلف الجماعات السياسية في البلد" . (A/47/574 ، الفقرة ١)

ونتفق أيضا على أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الاتساق في جنوب افريقيا تقع على عاتق سكان جنوب افريقيا أنفسهم . ودور المجتمع الدولي ومسؤوليته هما تيسير هذه العملية بتوفير الدعم المطلوب . وفي هذا الصدد ، يرحب وفد بلدي باتخاذ مجلس الامن للقرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ و ٧٧٢ (١٩٩٢) في ١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٢ . واتخاذ هذين القرارين مكن الامين العام ، ضمن جملة أمور ، من أن يعين ممثلا خاصا له في جنوب افريقيا ، وأن يرسل الى ذلك البلد كذلك فريقا من المراقبين التابعين للامم المتحدة بلغ عدد أفراده أكثر من ٤٠ بحلول نهاية الشهر الماضي . ويسعد وفد بلدي أن يلاحظ ، في نفس التقرير ، أن وجود هؤلاء المراقبين كان "له أثر مفيد على الحالة السياسية في غضون تلك الفترة" . (A/47/574 ، الفقرة ٧)

ونرى أن وجود مراقبين اضافيين تابعين لمنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث والمجموعة الاوروبية من شأنه أن يزيد من تعزيز مناخ الثقة الذي هيأه موظفو الامم المتحدة ، وأن يسهم في تهيئة مناخ يساعد على الاستئناف المبكر للمفاوضات في جنوب افريقيا .

ونظرا للعلاقة المباشرة بين حالة الحرب في موازمبيق وسياسات الفصل العنصري في منطقتنا ، فقد انتهجنا خلال الاعوام القليلة الماضية تقليدا يتمثل في إبلاغ هذا المحفل بالتطورات التي تحدث في بلدي . وأنوي اليوم تحديث معلومات الجمعية عن هذا الموضوع بإيجاز .

كما يعلم الاعضاء ، وقع اتفاق السلم العام في ٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ في روما . هذا الاتفاق يحدد هدفين شاملين هما إقامة سلم دائم وديمقراطية فعالة في موزامبيق . وتنفيذا لاحكامه الاساسية ، سرى وقف عام لإطلاق النار منذ ١٥ تشرين الاول/اكتوبر . وقد صادف ذلك وصول أول عناصر عملية الامم المتحدة في موزامبيق الى موزامبيق ، امتثالا لاحكام قرار مجلس الامن ٧٨٢ (١٩٩٢) ، الذي اتخذ بالاجماع في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

ويسعدني أن أحيط الاعضاء علما بأن النتائج الاولى للعمل الذي تضطلع به الامم المتحدة والاطراف المعنية حاليا بدأ يؤتي نتائج إيجابية . ولهذا أهمية خاصة بالنسبة لما حدث تحت رئاسة الامم المتحدة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ من إنشاء للجنة الإشراف والرصد . وهي هيئة الرصد التي ستشرف على التنفيذ الشامل لاحكام اتفاق السلم العام ؛ واللجنة المشتركة لتشكيل قوات الدفاع في موزامبيق ؛ ولجنة وقف إطلاق النار ؛ ولجنة إعادة الإدماج .

ولإنشاء هذه اللجان أهمية قصوى بالنسبة للتنفيذ العادي لاتفاق روما .

وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار ، وبرغم الصعاب التي جرت مواجهتها في المرحلة الاولى للعملية ، يمكن القول بصفة عامة أنه مستمر . وقبل ثلاثة أيام ، وبعد اجتماع استثنائي للجنة وقف إطلاق النار ، أعلن قائد المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة أن الطرفين التزما بإعطاء تعليمات لقائديهما العسكريين بألا يسمحا بأية حركة غير مرخص بها لقواتهما من المواقع الحالية . وفي الوقت نفسه جرت الاشارة الى أنه تم احراز بعض التقدم أيضا فيما يتعلق بالاتفاق على نقاط التجمع . هذه الخطوات المشجعة تتخذ في امتثال كامل بأحكام البروتوكول السادس المتعلق بوقف إطلاق النار ، وهي جوهرية بالنسبة للتنفيذ الشامل لاتفاق روما .

وبالإضافة الى التقدم المذكور آنفا ، تشهد المناطق الريفية حركة كبيرة للأفراد والسلع ، فالمناطق النائية التي كان يصعب الوصول اليها سابقا ، لم تعد كذلك ، وأصبح الوصول اليها سهلا بالتدريج . وفي هذا الصدد أود أن أكرر تقدير حكومتي للمجتمع الدولي على الدعم السخي الذي ما فتئ يقدمه لشعبنا .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أناشد جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة لان تشارك بنشاط وعلى نحو كامل في مؤتمر المانحين المقبل الذي سيعقد في ١٥ و ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ في روما ، وذلك تحت رعاية وإشراف الحكومة الايطالية ، وفقا لاحكام البروتوكول السابق من اتفاق السلام العام . والهدف من هذا المؤتمر هو تعبئة الدعم الدولي من أجل تمويل التحديات الرئيسية التي تواجه موزامبيق في أعقاب التوقيع على اتفاق روما ولا سيما العملية الانتخابية ، وبرامج حالات الطوارئ ، وإعادة توطين اللاجئين والمشردين ، وإعادة إدماج الجنود المسرحين .

وفي المرحلة الراهنة ، فإننا نتطلع الى القرار المقبل لمجلس الامن بشأن تشكيل الفريق وقوته القصوى ، هذا الفريق الذي سيجري وزعه في موزامبيق . إن قرار المجلس سيكون بالغ الاهمية لبلدنا وشعبنا .

ختاما ، دعوني أكرر إيماننا الراسخ بقدرة شعوب منطقة الجنوب الافريقي على معالجة التحديات التي تواجهنا اليوم . إن منطقتنا قادرة على التغلب على الآثار المدمرة للفصل العنصري والكوارث الطبيعية ، التي أعاقت لفترة طويلة تطبيع التعاون الاخوي والتنمية الاقتصادية بين بلدان المنطقة . لقد أثبتنا التزامنا الاكيد بهذه الاهداف ، كما يتضح ، من جملة أمور أخرى ، في إنشاء مجموعة التنمية للجنوب الافريقي في الآونة الاخيرة ، بعد اثنتي عشرة سنة من التجربة المثمرة بين الدول الـ ١٠ الاعضاء في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي .

إن جهودنا وجهود المجتمع الدولي لن يتحقق لها النجاح التام إلا بالاستئصال التام للفصل العنصري ، وإنشاء جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية وإدماجها في أسرة الامم المحبة للسلام في العالم .

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنها سمة من سمات طبيعتنا السمحة ، إلا أنها قبل كل شيء سمة شعب جنوب افريقيا ، هذا الشعب الذي تعرض على مر العقود للظلم والاذى وعانى الذل والالم جراء الفصل العنصري ، بحيث انه حالما أعلنت حكومة جنوب افريقيا عن عزمها على إلغاء الفصل العنصري - بل حتى قبل إجراء التغييرات الاساسية والملموسة - حتى سارع المجتمع الدولي الى الإعلان عن رغبته في قبول جنوب افريقيا بين ظهرانيه . غير إن طبيعتنا السمحة الرائعة هذه ربما كان لها ما يبررها لو أن حكومة جنوب افريقيا بادلتنا بالمثل ما أودعه فيها المجتمع الدولي من ثقة وإيمان فسرعت عملية تفكيك الفصل العنصري بطريقة أقل ايلاما .

والواقع أن بعض التغيرات حدثت في جنوب افريقيا : فقد الغيت معظم قوانين الفصل العنصري ، التي كانت تشكل ذات يوم الفصل العنصري الحقير ؛ وسمح للمنفيين السياسيين بالعودة الى وطنهم ؛ وتم إطلاق سراح السيد نيلسون مانديلا بعد أن قضى زهاء ربع قرن من حياته هباء . نعم ، إن جميع هذه التغيرات تجري في جنوب افريقيا . بيد أن مدار الشكوى في الاتهامات التي وجهت لنظام الفصل العنصري وهو في عزة ما زالت ثابتة الى حد بعيد .

ولا تزال غالبية سكان جنوب افريقيا من المحرومين ما لم يطرأ على ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية تحسن كبير ، ولم يسمح للذين اقتلعوا من ديارهم بالعودة اليها . فأعمال القتل العنيفة أخذت تتفشى على نطاق واسع . وباختصار ، لم تتحقق بعد الاهداف الاساسية المتوخاة في اعلان الامم المتحدة الخاص بالفصل العنصري ، وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي ، ولم تتحول جنوب افريقيا الى بلد ديمقراطي موحّد ولا عنصري .

ويتوارد الى الذهن أن الاعلان شدد تشديدا كبيرا على ضرورة قيام نظام جنوب افريقيا بتنفيذ بعض الاجراءات المحددة بغية تهيئة مناخ يفضي الى المفاوضات . وهذه التدابير ، تتضمن ، من جملة أمور أخرى ، إطلاق سراح السجناء السياسيين . ولذلك فقد تشجع وفد بلادي إزاء التفاهم الذي تم التوصل اليه بين رئيس المؤتمر الوطني

الافريقي ، السيد نيلسون مانديلا ، والسيد ف. دبليو دي كليرك ، الذي يدعو الى إكمال عملية إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين قبل ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

والتدابير الإيجابية الاخرى التي اضطلع بها تتضمن الغاء الحظر المفروض على المنظمات السياسية وإبطال التشريعات المتبقية الخاصة بالفصل العنصري ؛ ولكن بالرغم من هذه التغيرات ، فإن واقع الحال في جنوب افريقيا اليوم هو أن نظام الاقلية الذي لا يمثل الاغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا ما زال يواصل حكم ذلك البلد . وغالبية سكان جنوب افريقيا لا رأي لهم في إدارة شؤون بلادهم ، ولا يستطيع السيد مانديلا نفسه المشاركة في أية عملية انتخابية في ذلك البلد ؛ والاهم من ذلك أنه جرى في الاونة الاخيرة تصعيد العنف مما أسفر عن وقوع مجازر وأعمال قتل وحشية . واليوم اصبحت بويباتونغ وبيشو رمزا للنضال المستمر ضد الفصل العنصري . ويعتقد وفد بلادي أن المسؤولية ما زالت تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا في الاضطلاع بإنهاء هذا العنف ووقف هذه الخسائر الفادحة في الارواح . إن العجز من جانب نظام جنوب افريقيا في كبح جماح هذا العنف ينبغي أن يحمل معه اللوم بعدم صدق نواياه .

ونرى أنه لا يزال على نظام جنوب افريقيا اثبات حسن نيته فيما يتعلق بتشجيع الحوار السلمي . إن ما كشف عنه في الاونة الاخيرة من وجود كتائب بفالو ٣٢ والكوفوت واستخدام المرتزقة وفرق الموت قد وضع علامة استفهام على النوايا الحقيقية للنظام وإصراره على أن تصاعد العنف إنما يجري فيما بين المواطنين السود .

يعتقد وفد سيراليون أنه لكي ننظر الى عملية تفكيك الفصل العنصري على أنها عملية لا رجعة عنها ، فإن من الضروري أن نلغي من كتب القانون التشريع الذي ما زال يُحد من إمكانات ممارسة نشاط سياسي وسلمي حر . وعلاوة على ذلك ، فإن ما يسمى بالبانتوستانات المستقلة ينبغي إعادة دمجها في جنوب افريقيا موحدة وذلك لكي تكون العملية الديمقراطية عملية حقيقية .

ويعتقد وفد سيراليون أيضا ، أنه بغية السير قدما بالتغيير ، فإن إنشاء حكومة انتقالية أمر لا غنى عنه . وهذا الترتيب من شأنه أن يضمن إجراء عملية انتخابية ديمقراطية تكون ذات نقلة خالية من المشاكل وفقا لما دعا اليه اعلان الامم المتحدة .

ولتحقيق ذلك ، يرى وفد سيراليون ، ضرورة الإبقاء على الجزاءات المرحلية المفروضة على نظام جنوب افريقيا وذلك لمواصلة الضغط على ذلك النظام .

وأخيرا ، نود أن نعرب عن تقديرنا لمواصلة البلدان والمنظمات والافراد للإسهام بسخاء في صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، ونود أن نناشد كل أعضاء الامم المتحدة مواصلة دعم هذا الصندوق الذي لا يزال يشكل حبل سلامة هاما لضحايا الفصل العنصري ، ولضمان وصول هؤلاء الضحايا الى سيادة القانون في دفاعهم عن انفسهم أمام المحاكم .

يود وفد سيراليون أن يردد مناشدة رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لإذكاء الروح التي تحلّى بها الجيل الشاب في جنوب افريقيا وما حداه من آمال لدى مقاومته للفصل العنصري ، وذلك بمد ذلك الجيل بالثقافة والتعليم والتدريب من أجل التوظيف في المستقبل .

وفي الختام ، يود وفد سيراليون أن يشيد بأعضاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري برئاسة السفير غمبري ممثل نيجيريا الذي تسهم - بلا شك - جهوده الدؤوبة - التي نعجب بها ونقدرها جدا - إسهاما كبيرا في استئصال شأفة الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية الوثيقة التي تربط البرازيل بالقارة الافريقية والجنوب الافريقي بصفة خاصة ، تجعل مسألة الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي مسألة تلقى إهتماما خاصة من البرازيل حكومة وشعبا . فالمجتمع البرازيلي وهو نتاج مزيج متوائم من الثقافات والاعراق يرفض الاعتراف بأي شكل من أشكال التمييز العنصري ويعتبر العنصرية جريمة بالغة الخطورة . ولهذا السبب ، نبغض الفصل العنصري ونعرب عن تضامننا الراسخ مع ضحاياه .

لاتزال البرازيل تتابع باهتمام بالغ العملية السياسية الجارية في جنوب افريقيا . إن المرحلة الجديدة التي تُوصل اليها بإيجاد إطار عمل تفاوضي في كانون

الاول/ديسمبر ١٩٩١ قد قابلها المجتمع الدولي بارتياح ، بيد أن التقدم الاولي الذي أحرز في المؤتمر الاول للعمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية لم يترجم الى أوجه تقدم حاسم في المؤتمر الثاني الذي انتهى الى طريق مسدود حول بعض النقاط البالغة الاهمية . وفي نفس الوقت ، ما زال العنف يجتاح جنوب افريقيا ، مما يزيد من تفاقم انعدام الثقة بين الاطراف السياسية الرئيسية . وقد أكدت التطورات الاخيرة التي وقعت في ذلك البلد هشاشة العملية السياسية والحاجة الى توفر إرادة سياسية قوية وحس التسامح بين الاطراف المعنية .

وفي الوقت الذي ترحب فيه البرازيل بالخطوات الهامة التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا بإلغاء بعض الدعائم التشريعية الاساسية للفصل العنصري ، وبضمان مزيد من الحرية السياسية ، فإنها ترى أنه لن يتسنى القضاء على الفصل العنصري حقا إلا باعتماد دستور جديد وبتنصيب حكومة جديدة نتيجة لانتخابات حرة نزيهة ، مما يفضي الى تحقيق جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية غير عنصرية .

وهكذا ، على الرغم من التقدم المشجع ، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في جنوب افريقيا . توجد عقبات هامة تعترض سبيل التغيير ومن بينها مشكلة العنف السياسي مشكلة بالغة الاهمية .

في الاشهر الاخيرة ، شاهد العالم ، بمزيد من الترقب ، انفجارات دامية للعنف السياسي في جنوب افريقيا . إن ذكرى مذبحة بويباتونغ والقتل العمد للمتظاهرين في سيسكاي كانا مفزعين ليس فقط بسبب الخسارة المأساوية في الارواح لكن أيضا لانهما أكدا أن استمرار الاخفاق في احتواء العنف في جنوب افريقيا يمكن أن يعرض للخطر عملية الانتقال السياسي .

وبالرغم من أن دور المجتمع الدولي في إقامة جنوب افريقيا موحدة ديمقراطية غير عنصرية لا يمكن إلا أن يكون دورا مكملا لدور أبناء جنوب افريقيا أنفسهم ، فإنه يتعين على الامم المتحدة ودولها الاعضاء مواصلة السعي لإيجاد السبل الخلاقة لمساعدة شعب ذلك البلد .

لقد رحبت البرازيل بالقيام مرة أخرى بمناقشة الحالة السياسية في جنوب افريقيا - بعد سنوات عديدة - في مجلس الامن ، بناء على مبادرة منظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الافريقية في نيويورك . ومن حسن التوقيت على وجه خاص تمكن المجلس في تلك المناسبة من الاستفادة من حضور السيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي .

لقد أعربنا عن تأييدنا الكامل لقراري مجلس الإمن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٣ (١٩٩٢) ؛ وكذلك لممثل الامين العام الخاص لجنوب افريقيا وبعثة مراقبي الامم المتحدة في جنوب افريقيا . وندعو حكومة جنوب افريقيا وكل الاطراف الاخرى في جنوب افريقيا الى أن تتعاون تعاونا تاما مع الممثل الخاص وبعثة المراقبين من أجل الإبقاء على زخم عملية الانتقال عن طريق الحوار والتفاوض .

وأخيرا ، تكرر البرازيل تأييدها لدور اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري الهام في تنسيق جهود الامم المتحدة والمجتمع الدولي في رصد وتقييم الحالة السياسية في جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، تؤيد بلادي استنتاجات وتوصيات اللجنة التي تطلب فيها - بين جملة أمور - الى المجتمع الدولي :

"أن يدعم العملية الجارية في جنوب افريقيا من خلال التطبيق التدريجي للتدابير المناسبة تجاه سلطات جنوب افريقيا . وفق ما تسوغه التطورات الجارية ، وأن يقوم ، في سياق الحاجة الى مواجهة هذه التطورات على النحو الملائم ، بمراجعة التدابير التقييدية القائمة وفق ما تسوغه التطورات الإيجابية ، كاتفاق الاطراف على الترتيبات الانتقالية ، بما في ذلك اختيار هيكل اجتماع تأسيسي ، والاتفاق على دستور لا عنصري وديمقراطي جديد" .

(A/47/22 ، الفقرة ١٨١ (ل))

وكما أعلن وفد بلادي في اجتماع مجلس الامن الذي عقد في تموز/يوليه الماضي لمناقشة مسألة جنوب افريقيا ، إن كل يوم يضيع في بذل الجهد لبناء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا موحدة يوم ضائع بالنسبة للعدالة ولحقوق الانسان . وإن كل يوم يضيع في تفكيك أواصر الفصل العنصري يوم ضائع بالنسبة لتعزيز الامن الدولي .

وفي الختام ، أود أن أشير الى الأمل الذي أعربت عنه مرارا وتكرارا بلدان منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي في أن نتمكن في المستقبل القريب من الترحيب بجنوب افريقيا ديمقراطية غير عنصرية في مجتمع دول جنوب الاطلسي .

ويحدو البرازيل حكومة وشعبا خالص الامل في أن يتمكن شعب جنوب افريقيا الشجاع وقيادته المسؤولة من تحقيق المصالحة التي طال انتظارها وتعمير مجتمعه بطريقة سلمية متوائمة في أقرب وقت ممكن .

السيد خاندوغي (اوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شهدنا منذ أن نظرت الجمعية العامة في هذا البند في العام الماضي تطورات هامة في جنوب افريقيا كجزء من تحرك ذلك البلد صوب مجتمع ديمقراطي غير عنصري . وبعض تلك التطورات أثار الآمال والتوقعات وبعث بعضها على خيبة الأمل واستمرار القلق حيال امكانية بقاء تلك التغييرات . واوكرانيا ، شأنها شأن غالبية المجتمع الدولي ، تؤيد تأييدا قويا مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، الذي بدأ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، بوصفه الاداة الصحيحة لإيجاد إطار تفاوضي يرمي الى الإزالة السلمية لسياسة الفصل العنصري وممارساته في ذلك البلد .

وللأسف فإن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من المسائل المتصلة بعملية وضع الدستور أدى إلى توقف المفاوضات ، وقد كان هذا بمثابة نكسة خطيرة لاحتمالات تسوية سياسية مبكرة في جنوب افريقيا . ويرى وفد اوكرانيا أن التطورات التي وقعت منذ أيار/مايو ١٩٩٢ قد بينت أن المحيط السياسي في البلد هش وضعيف وأن القيام بعملية مستديمة مصممة لتحقيق حل سلمي تفاوضي لا يقتضي فقط ارادة سياسية وتسامحا من جانب الزعماء المشتركين في المفاوضات بل يتطلب أيضا مناخاً من السلم المحلي في مجتمع جنوب افريقيا ككل .

لقد اعترفت بهذه الصلة منذ عام ١٩٨٩ الجمعية العامة في الاعلان التوافقي المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي الذي دعا إلى إجراء المفاوضات .

"في جو خال من العنف عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا" . (دإ-١/١٦ ، المرفق ، الفقرة ٨)

وتشاطر أوكرانيا الرأي الذي أعرب عنه الامين العام بتقريره المرحلي الثالث بشأن تنفيذ الاعلان في أنه

"يظل تصاعد العنف في جنوب افريقيا الذي يتسبب بحدوث خسائر جسيمة في الأرواح البشرية وما يترتب عليه من آثار بالنسبة لعملية التفاوض وأثره السلبي على الاقتصاد أمرا يثير بالغ القلق" . (A/47/574 ، المرفق الاول ، الفقرة ١٨)

وقد هزت مذبحتا بوبيباتونغ وسيسكاي المجتمع الدولي وأبرزتا ضرورة تدخله العاجل للمساعدة في احتواء العنف وانهائه .

ومن الواضح أن خلق مناخ خال من العنف ليس من شأنه أن يستنفد مجموعة المشاكل التي تقتضي اهتمام المجتمع الدولي . فالتدابير العاجلة ضرورية لمعالجة التباينات الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا ، وهي التباينات التي يمكن أن تقوض التنمية السلمية والمستقرة خلال الفترة الانتقالية وبعدها .

والآن ، نظرا إلى التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للفترة الانتقالية في جنوب افريقيا ، يود وفدي الاشادة باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل

العنصري ، في ظل القيادة القديرة للسفير غمباري ممثل نيجيريا ، ومركز مناهضة الفصل العنصري على استعدادهما ، الوارد في تقرير اللجنة السنوي (A/47/22) لتركيز انتباههما على طلبات القطاعات المحرومة في مجتمع جنوب افريقيا ولتشجيع استجابات سليمة ومنسقة من جانب المجتمع الدولي .

وتؤيد أوكرانيا تأييدا تاما إقامة محفل تفاوضي اقتصادي في جنوب افريقيا يسعى إلى التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وأرباب العمل والعمال . وهناك أمل في أن يتناول هذا المحفل ، في جملة أمور ، مشكلة إعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية بغية تصويت الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن عقود من الفصل العنصري والشروع في عملية نمو اقتصادي قادرة على التوسيع الكبير لنطاق الخدمات وتنمية الموارد البشرية والمشاركة الاقتصادية .

إن التوقعات غير المحققة لقطاعات عديدة من سكان جنوب افريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومجال حقوق الانسان قد تهدد بتفاقم الحالة في ذلك البلد . ونحن نعتقد أن أي تأخير في ظل هذه الظروف في التوصل إلى تسوية سياسية محفوف بمخاطر زيادة تروي الحالة .

إن وفد اوكرانيا مقتنع بأن جنوب افريقيا تحتاج بصورة عاجلة إلى حكومة مؤقته للوحدة الوطنية للإعداد لانتخاب هيئة وضع الدستور ولإدارة البلد إلى حين انتخاب حكومة جديدة على أساس دستور ديمقراطي وغير عنصري متفق عليه . وأننا لعلى ثقة بأن التعقل سيسود وبأن الأطراف ستتمكن من التوصل إلى توافق الآراء اللازم لظهور جنوب افريقيا جديدة .

وفي هذا السياق ، يواجه وفدي صعوبة في دعم الرأي القائل بأن الفصل العنصري مرحلة انتهت في تاريخ جنوب افريقيا . وفي رأينا ، حتى بعد اعتماد دستور جديد ، إن إزالة نظام ضرب جذوره في أعماق هيكل ذلك البلد وحياته اليومية لن تحقق دون مواجهة الصعوبات والتعرض للآلام . وستكون تركة الفصل العنصري معقدة وستقتضي سنوات كثيرة للتغلب عليها .

ولذلك على الجمعية العامة أن تعيد تأكيدها على تأييدها للقضاء التام على الفصل العنصري بالوسائل السلمية ولجهود شعب جنوب افريقيا لتشييد صرح مجتمع ديمقراطي وغير عنصري . ومن الهام أيضا أن يعيد المجتمع الدولي تأكيده على المبادئ والاهداف الواردة في الاعلان التوافقي المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي الوارد في الملحق بالقرار دإ - ١/١٦ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٩ .

ويرحب وفد اوكرانيا بمقررات مجلس الامن ذات الصلة والتدابير التي اتخذها الامين العام ، بما فيها وزع مراقبين عن الامم المتحدة للمساعدة في عملية تعزيز الهياكل المقامة في جنوب افريقيا بموجب اتفاق السلام الوطني . ونرى أنه من الهام أن يبقى المجتمع الدولي ، وفقا لقراري مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) ، على التدابير القائمة التي فرضها مجلس الامن بغية تحقيق نهاية مبكرة للفصل العنصري في جنوب أفريقيا .

وفي الختام ، نود التأكيد على أن دور المجتمع الدولي في إنشاء أفريقيا ديمقراطية وغير عنصرية لا يمكن إلا أن يكون دوراً مكملاً لجهود مختلف المجموعات السياسية في البلد ، التي تعتبر مشاركتها وحسن نيتها وشجاعتها السياسية أساسية للنجاح . وعلى الامم المتحدة من جهتها ، أن تواصل مساعدة شعب جنوب افريقيا ككل لبلوغ الاهداف التي حددها لنفسه والتي التزمت بها الجمعية العامة في إعلانها لعام ١٩٨٩ المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

السيد غفورزاي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مناقشة سياسة الفصل العنصري البغيضة تجرى في مرحلة حاسمة في تاريخ السياسة . وبالفعل ، فإن وفد دولة أفغانستان الاسلامية يأمل ويصبو إلى نهاية هذه الممارسة الرهيبة . وبالنسبة لنا ، تمثل التغييرات الكاسحة التي وقعت في جنوب أفريقيا مصدراً للأمل وسبباً للتحفظ في آن واحد .

وفيما نشيد بالتطورات التي شهدتها جنوب أفريقيا في العام الماضي - بما فيها انشاء مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية والاعلان الايجابي الناتج عن تلك المباحثات ، التي التزم فيها المشتركون بإقامة مجتمع موحد ومتعدد الاجناس في جنوب أفريقيا - نلاحظ مع الاسف والجزع العنف الذي حدث في بلدات متعددة ممّا أدى إلى توقف عملية مؤتمر العمل على إقامة جنوب أفريقيا ديمقراطية .

وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع ويدعم عملية انهاء سياسة الفصل العنصري اللاانسانية عن طريق المفاوضات والرسائل السلمية كما اقترح الرئيس دي كليرك . ويشكل الاستفتاء الذي أجري بين الناخبين البيض في جنوب أفريقيا ، وما أسفر عنه من قبول المقترحات بإنهاء الفصل العنصري ، خطوة مشجعة للغاية . ولكن نظرا لطبيعة الفصل العنصري ومعاناة الاغلبية السوداء في جنوب أفريقيا ، لا ينبغي للاقلية البيضاء الحاكمة أن تتردد أو تتأخر في وضع نهاية سريعة وفعالة لماضيها المحزن . الا أنها لم تفعل ذلك . وبدلا من ذلك ، حاولت عناصر داخل أو خارج حكومة جنوب افريقيا . اعاقة تقدم عملية مؤتمر العمل على اقامة جنوب أفريقيا الديمقراطية . وترتكب مذابح لا ضابط لها ومتعمدة في البلدات السوداء . وعمليات القتل التي أرتكبت مؤخرا في بوبياتونغ مثال صارخ بشع على تلك المذابح . وقد سجل المجتمع الدولي غضبه وقلقه إزاء عمليات القتل الجماعي في قرار مجلس الامن ٧٦٥ (١٩٩٢) .

ولم توقف هذه المذابح في حينها ، كما لم تجر حكومة جنوب أفريقيا تحقيقات شاملة حول أسباب تلك المذابح ، مما يكشف عن أنه مازالت هناك مهمة جسيمة من المتعين القيام بها قبل أن يكون في الامكان إنشاء مجتمع عادل وديمقراطي في جنوب أفريقيا . وعلاوة على الخسائر المروعة في الارواح ، كان للمذابح أثرها على العملية السياسية التي بدأها مؤتمر العمل على اقامة جنوب أفريقيا الديمقراطية . فقد عمد المؤتمر الوطني الافريقي الملتزم بسياسة اللاعنف إلى تعليق محادثاته مع حكومة بريتوريا التي يرى أنها تشجع العنف .

وينضم وفد دولة أفغانستان الاسلامية إلى بقية الدول الاعضاء في الامم المتحدة في الاعراب عن قلقه العميق إزاء الحالة في جنوب أفريقيا ويدعو إلى انهاء سياسة الفصل العنصري إنهاء تاما لا لبس فيه . ونحن نؤيد قرار الامم المتحدة بايفاد بعثات مراقبين إلى جنوب أفريقيا بهدف العمل مع السلطات المحلية من أجل انهاء العنف أو أي تهديد باللجوء إلى العنف أو التخويف ، مما يعوق العملية التي بدأها مؤتمر العمل على اقامة جنوب أفريقيا الديمقراطية . كما أننا نؤيد دوري منظمة الوحدة

الافريقية والمجموعة الاوروبية بصفتهما مراقبتين في جنوب أفريقيا . ويؤكد وفدي تأكيدا كبيرا على الدور الذي تقوم به بعثة مراقبي الامم المتحدة في الاماكن التي لا يسود الوئام فيها بين مختلف الاطراف في حل مشاكل تلك الاطراف ، أو حيثما توجد عناصر غير مرغوب فيها تحاول التدخل في عملية السلام لتحقيق مكاسبها الخاصة .

وفيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على جنوب أفريقيا ، يعتقد وفد دولة أفغانستان الاسلامية اعتقادا راسخا أن الجزاءات التي فرضتها الامم المتحدة ينبغي أن تظل سارية إلى حين تشكيل حكومة متعددة الاعراق وديمقراطية حقا في جنوب أفريقيا تكفل حقوق جميع مواطنيها . ولا ينبغي للعالم أن يتسامح إزاء سياسة الفصل العنصري أو إزاء أي بقايا له .

إن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا انتهكت حقوق وكرامة الانسان وزعزعت السلم والامان في المنطقة لزمن طويل . ويجب على حكومة جنوب أفريقيا أن تنضم باخلاص إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ عملية مؤتمر العمل على اقامة جنوب أفريقيا الديمقراطية ، التي من شأنها أن تؤدي إلى إزالة السياسة الشائنة من على وجه الاراضي ، وبذلك تتيح للأجيال القادمة الحياة في ظل المساواة والوئام والسلم .

السيد كورييا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد الانغولي) : أود في البداية أن أشكر الامين العام للامم المتحدة وان أشكر أيضا رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لتقاريرهما الممتازة الوافية التي قدمت لنا صورة واضحة للحالة السائدة في جنوب أفريقيا . واسمحوا لي أن أعرب ، بالنيابة عن حكومتي ، عن تأييدنا القاطع التام للتوصيات والاستنتاجات الواردة في تلك التقارير ، وكذلك للتدابير الاخرى التي قد تتخذ في هذه الدورة والتي تستهدف التعجيل بالتفكيك الكامل لنظام الفصل العنصري .

إن موقف بلادي من نظام الفصل العنصري البغيض معروف للجميع . والواقع أن أنغولا منذ الايام الاولى لاستقلالها لم تدخر وسعا ولا تضحية في سبيل مساعدة الوطنيين

في جنوب أفريقيا . ويشهد العالم ، والأمم المتحدة على الأخص ، على الثمن الذي تحملته أنغولا لقاء هذا التضامن والذي تمثل في الخسائر في الأرواح والممتلكات .

ولم يعمّر طويلا الحماس الذي شعرنا به وشاركنا فيه المجتمع الدولي للتغيرات المترددة وإن تكن هامة والتي لوحظت مؤخرا في جنوب أفريقيا فقد انقضت على السكان السود المعذبين بالفعل في جنوب أفريقيا موجة وحشية من العنف . وما برح ذلك العنف مستمرا ونحن نشهد ، دون أدنى شك ، موقفا سياسيا ملتهبا للغاية يولد من جديد لا يمكن التكهن بعواقبه بالنسبة لجنوب أفريقيا والمنطقة الجنوبية لقارتنا . ومن ثم فهناك حاجة لأن يتخذ المجتمع الدولي إجراء عاجلا حتى تحرف عملية الاصلاحات الديمقراطية التي بُدئت في بلادنا عن مسارها .

ومما يبعث على قلقنا العميق ما كشفت عنه تقارير الصحافة الدولية الاخيرة من أن تلك الموجة من العنف هي نتاج الانشطة غير المشروعة التي تقوم بها وحدات الاستخبارات العسكرية لجنوب افريقيا - بهدف خلق جو من الزعزعة والترويع ، يؤدي إلى توقف عملية التغيير السياسي الجارية في جنوب أفريقيا مما يمهّد الطريق بالتالي أمام إدامة الفصل العنصري .

وفي رأينا أن التجربة المريرة التي مرت بها بلادي على مدى الـ ١٦ عاما الأخيرة قد علمتنا أن الصراعات والاختلافات في وجهات النظر ينبغي حلها دون الحاجة إلى اللجوء الى العنف : فالحوار هو أمضى سلاح لتسوية الصراعات . وقد استمعنا باهتمام خاص إلى بيانات من سبقونا ، التي تعبر عن قلقنا جميعا لخطورة الحالة والافتقار إلى احتمالات التوصل إلى حل سريع فيما يتعلق بالقضاء على نظام الفصل العنصري .

ونرى أن أعمال العنف الجارية في جنوب أفريقيا ليست أحداثا متفرقة . ففي حالتنا شهدنا مؤخرا أعمالا قامت بها عناصر من جنوب أفريقيا يعرض استمرارها الاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة الجنوبية من قارتنا للخطر . وبعد الاعلان عن نتائج الانتخابات في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر التي كفل المجتمع الدولي

ولا سيما الامم المتحدة حريتها ونزاهتها ، افتعلت منظمة يونيتا ، مزدرية ازدراء كاملاً لقواعد اللعبة الديمقراطية ، أزمة سياسية ادت إلى اصابة البلاد بالشلل ، وتوجت بمحاولة انقلاب في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

وبذريعة المساعدة على الوساطة في الأزمة ، عرض السيد بك بوثا خدماته ، ساعيا من ناحية للوساطة ، ومن ناحية أخرى إلى تحريض منظمة يونيتا على بدء الحرب من جديد في أنغولا تحت ستار تقديم المساعدة الانسانية داخل البلاد . والطائرات التي تقلع من جنوب أفريقيا . تحلق في ناميبيا بصورة غير مشروعة وتزود قوات يونيتا بالمواد اللازمة مما يمكن تلك المنظمة من اتمام الوزع العسكري لقواتها في أنحاء أنغولا ، الشيء الذي لا يمكن انجازه الا بدعم جنوب أفريقيا . ونحن نحث جنوب أفريقيا مرة أخرى على الكف عن تدخلها في أنغولا نهائيا وندعو إلى اتخاذ تدابير جادة وحاسمة من أجل الحل الفوري لقوات جنوب أفريقيا الخاصة المعروفة باسم "كتائب البفلو" "والكروبار" ووحدات "البوشمان" .

وإنني أؤكد من جديد تأييد حكومتي الراسخ للمؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وغيرهما من القوى الوطنية في جنوب أفريقيا التي بدأ الحوار معها تحت رعاية مؤتمر العمل من أجل اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية وللجهود الرامية إلى أحداث تدخل أكبر في عملية نشر الدمقراطية الجارية في جنوب أفريقيا . وندعو الرئيس دي كليرك إلى أن يصدر أوامره بوقف جميع أعمال العنف فوراً التي يكون ضحاياها من مواطني جنوب أفريقيا العزل ؛ كما نؤكد من جديد الحاجة الى استئناف الحوار الصريح البناء العلني الذي يؤدي إلى قيام جنوب أفريقيا ديمقراطية لا عنصرية .

السيد لونشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تعلق هايتي أهمية بالغة على النظر في البند ٣٣ من جدول الأعمال المتعلق بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وتتابع باهتمام بالغ تطورات هذه الحالة . وقد أحطنا علما بالغاء الدعائم القانونية للفصل العنصري في العام الماضي ، وإقامة هياكل تنظيمية ، مثل مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية ، من أجل التفاوض على الطرائق الخاصة بمراحل عملية الانتقال التي ستفضي إلى مجتمع غير عنصري وديمقراطي .

ويسر وفد هايتي أن يرى بصيصا من الأمل بعد عقود من الكفاح المتواصل الذي خاضه المجتمع الدولي للقضاء على الفصل العنصري . وفي هذا الصدد ، فإننا نقدر حق التقدير الدور الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة ، والتي تشرع الآن في مبادرات محددة وبنّاءة كجزء من عملية الانتقال في جنوب افريقيا . ولا يغرب عن بالنا هذا الاتفاق بصفة خاصة الذي أمكن التوصل إليه في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بين سلطات جنوب افريقيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين - والذي أتاح للآلاف من المنفيين من أبناء جنوب افريقيا العودة إلى بلدهم ، وكان له أثره على الافراج عن بعض السجناء السياسيين .

وعلى الرغم من هذا ، كان لزاما علينا أن نسلم بحقيقة جلية مفادها أنه إذا كان لنا أن نقضي على نظام الفصل العنصري ، فإن الاصلاحات القانونية والإعلانات المبدئية ، مهما كانت أهميتها ، لا يمكن أن تكفي وحدها . فما زال هذا النظام في الواقع فعّالا في جنوب افريقيا ، وبكل أهواله . وما زالت أغلبية السكان ، في حياتها اليومية ، تعاني من وطأة التشريعات القهرية والمواقف التمييزية التي فرضت عليها لعشرات من السنين .

ونرحب ترحيبا حارا بعقد مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (الدورة الأولى) في يومي ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الذي اعتمدت فيه الأطراف المشتركة إعلان النوايا والذي التزمت من خلاله بإقامة جنوب افريقيا متحررة من الفصل

العنصري ، وباحترام مبادئ دستورية أساسية معينة . مع ذلك ، وعلى الرغم من هذه البوادر المشجعة ، وعلى الرغم من توقيع اتفاق السلم في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، مازال العنف - السمة الحتمية الملازمة للفصل العنصري - يتسبب في خسائر فادحة في الارواح بين السود . والدليل على هذا يتمثل في المذبحة التي وقعت في بويباتونغ ليلة ١٧ حزيران/يونيه ، والتي أشرف عليها أفراد من شرطة جنوب افريقيا ، وفقا لبعض شهود العيان .

وفي ضوء تلك الاحداث ، لا يسع وفد هايتي إلا أن يتساءل عن مستقبل هذه المفاوضات . فمناخ العنف لا يفضي بكل تاكيد إلى هذه المفاوضات . ويبدو أن قادة جنوب افريقيا ليسوا حقا على استعداد للتخلي عن هذا النظام ، الذي ما فتئ للمجتمع الدولي بأسره يستنكره ، فهو وصمة لكرامة الانسان .

ويرى وفد هايتي أنه إذا كان لنا أن نحقق الاهداف الواردة في الاعلان المتعلق بجنوب افريقيا ، وإذا كان لنا أن نستفيد تماما من التقدم المحرز بالفعل ، فمن الضروري أن تضطلع الامم المتحدة بدور متزايد باستمرار في مساعدة شعب جنوب افريقيا لكي يجتاز هذه العملية الشاقة والمؤلمة للغاية .

وبالمثل ، فلدينا تحفظات حول رفع الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا ، حيث قررت بعض البلدان انفراديا أن تفعل ذلك . وفي رأينا ، إن رفع الجزاءات ينبغي ألا يترك رهن القرار الاختياري لكل دولة ، لأن أساس قوة المنظمة هو بالتحديد وحدة العمل بين أعضائها .

إن التغييرات التي حدثت في جنوب افريقيا لم تصبح بعد تغييرات بعيدة المدى أو لا رجعة فيها . ومن ثم ، فإننا نرى أنه مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله إذا كان لجنوب افريقيا أن تصبح مجتمعا حرا ديمقراطيا وغير عنصري . فإذا كان الامر كذلك ، فلا يسعنا إلا أن نرحب بتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة في مؤتمر دوربان في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، والتي برهنت على أن الوحدة أفضل سلاح متاح لحركات التحرير لمعالجة الصعوبات المتأصلة في العملية الجارية . إن وسائل التعجيل بعملية

إزالة الفصل العنصري يقع قدر كبير منها تحت سيطرة سكان هذا البلد . ومن واجب مختلف المجموعات أن تسخر هذه الوسائل لاستخدامها إلى جانب الدعم الفعّال الذي يقدمه المجتمع الدولي .

وعند هذا المنعطف الحاسم ، فمن الضروري ألا يقتصر أي عمل يضطلع به المجتمع الدولي ، وأي عمل يقوم به الذين يناضلون ضد الفصل العنصري - على إحداث تغييرات سياسية وتشريعية سطحية ، بل الاحرى يجب أن يؤدي إلى الإزالة الفعلية لنظام الفصل العنصري .

ونحن على اقتناع بأن الامم المتحدة ، ولا سيما اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ستنجح في مهمتها المشار اليها في الولايات المناطة بها . وفضلا عن ذلك ، فإننا نأمل في أن تتفق الاطراف المعنية في أسرع وقت ممكن على النظام الدستوري الجديد من أجل جنوب افريقيا غير عنصرية حرة وديمقراطية .

السيد عبد الواحد (الامارات العربية المتحدة) : لقد نظرت الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين في البند المعنون ، "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، واعتمدت في تلك الدورة قرارات أخرى بشأن هذه المسألة ، وبهذا استطاعت مرة أخرى أن تحافظ على توافق الآراء الذي تشكّل في عام ١٩٨٩ باعتماد الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي .

إن التطورات الايجابية التي حدثت في جنوب افريقيا ، وعلى رأسها الاجتماع بين قادة أطراف النزاع ، عززت قناعتنا بأهمية بذل المزيد من الجهود الدولية لدعم المسيرة السلمية في جنوب افريقيا بهدف الوصول إلى اتفاق يتم بموجبه إقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري ، يتساوى فيه الجميع دون أي تمييز بين فرد وآخر بسبب العرق أو اللون . إن دولة الامارات العربية المتحدة شاركت المجتمع الدولي ارتياحه لنتائج الاستفتاء الذي أجرته حكومة جنوب افريقيا ، باعتبار أن تلك النتائج كانت مقدمة إيجابية لوضع حدٍ لسياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ويحدونا الامل من جديد أن يؤدي الاتفاق الاخير ، الذي تم بين الزعيم مانديلا ورئيس الوزراء دي كليرك ، إلى استئناف المحادثات بعد حوادث العنف التي وقعت في ذلك البلد ، وإلى الاسراع بتشكيل حكومة انتقالية لتطبيق الإصلاحات السياسية وصياغة دستور جديد ينهي كافة أشكال التمييز العنصري ويضع حدا للعنف .

لقد دخلت العملية السياسية في جنوب افريقيا مرحلة جديدة نتيجة إنشاء إطار للتفاوض في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . إلا أن التطورات التي حدثت في أيار/مايو ١٩٩٢ أظهرت أن العملية السياسية في ذلك البلد عملية هشة ، وإن تحقيق عملية مستمرة للتوصل إلى حل سلمي قائم على التفاوض لا يتطلب إرادة سياسية وتسامحا بين القادة المشتركين في المفاوضات فحسب ، بل أيضا مناخا من السلم على الصعيد المحلي .

تلقى وفد بلادي بارتياح ترحيب جميع الاحزاب السياسية والمنظمات الرئيسية في جنوب افريقيا بقرار مجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث والجماعة الاوروبية إيفاد مراقبين لرصد العنف السياسي هناك . كما يأمل في أن يساعد المراقبون المحايدون أيضا على نزع فتيل التوتر السياسي وأن يشجعوا على خلق مناخ تسفر فيه المفاوضات الجادة والبنّاءة عن حل دائم في جنوب افريقيا .

كما أن وفد بلادي يحدوه الامل أن تمارس سلطات جنوب افريقيا ، بشكل كامل ودون تحيز ، مسؤوليات الحكم الاساسية ، بغية وضع حدٍ للعنف المستمر وحماية الارواح وأمن وممتلكات جميع أهالي جنوب افريقيا ومحاكمة المسؤولين عن أعمال العنف وعدم معاونتهم والتغطية عليهم كما فعلت في الماضي .

ختاما تحث بلادي جميع الأطراف الموقعين على اتفاق السلم الوطني أن يلتزموا من جديد بعملية التغيير السلمي ، عن طريق تنفيذ أحكامه تنفيذا كاملا وفعليا . كما أنها تشيد بالجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة لإنهاء أعمال العنف وتهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات تؤدي إلى تحول جنوب افريقيا إلى دولة موحدة غير عنصرية .

السيد كاروكوبيرو كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير للسفير غمبري ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، على التقديم الواضح والعميق التفكير لتقرير اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٢ . لقد قامت اللجنة الخاصة على مر السنين ، بدعم قوي من مركز مناهضة الفصل العنصري ، بتقديم إسهام قيّم في حملة المجتمع الدولي المناهضة للفصل العنصري .

وأتوجه بالتقدير أيضا إلى السفير نياكيي ، ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، ورئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا ؛ وإلى السفير هوسليد ، ممثل النرويج ، رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي ؛ وإلى السفير ميكوك ، ممثل بربادوس ، رئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . فقد كان في بياناتهم الاستهلالية عون كبير لنا في وضع مداولاتنا في منظورها الصحيح ، من خلال تحديد العقبات التي لم نتغلب عليها بعد في نضالنا لاستئصال الفصل العنصري ، والخطوات التي يجري اتخاذها ، أو التي ينبغي اتخاذها ، للإعداد لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري .

حيث أنني أتحدث قرب نهاية هذه المناقشة ، فإنني سأتوخى الايجاز . فمعظم النقاط التي أود التكلم عنها تناولها بالتفصيل متكلمون آخرون سبقوني في الإدلاء ببياناتهم في هذه المناقشة . لذلك ، سأقصر ملاحظاتي على نقاط قليلة يرى وفدي أنها هامة .

(السيد كاروكوبيرو كامونانويري ، أوغندا)

يجدر بنا أن نُذكّر أنفسنا بأنه منذ قامت الهند بإثارة هذه المسألة لأول مرة في الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ ، ما فتئ تفكيك الفصل العنصري وإرساء سياسة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا أحد الشواغل الرئيسية للأمم المتحدة . وقد قطعنا شوطا طويلا نحو تحقيق هذه الغاية . ولكن ، كما يتضح من التقارير المعروضة علينا ، لا تزال هناك عدة عقبات يتعين علينا اجتيازها . وقد ذكّرنا رئيس اللجنة الخاصة ، على نحو مناسب تماما ، أن هذا ليس هو الوقت المناسب لأي دولة عضو أو مجموعة دول أعضاء في الأمم المتحدة لكي تراوغ أو تبدي مللها أو تعلن قبل الأوان أن الفصل العنصري قد انتهى .

عندما نظرت الجمعية العامة في هذا البند في دورتها الخامسة والاربعين ، كان ذلك في ظل خلفية تطورات ايجابية أثارت الأمل لدينا في أنه لدى اجتماعنا هنا في هذه الدورة ، ستكون هناك بالفعل ترتيبات انتقالية تمهد الطريق أمام جنوب افريقيا جديدة تقوم على دستور ديمقراطي وغير عنصري . وقد راودنا الأمل عندما ابتدأ مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية (كوديسا) أعماله في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وعندما اعتمد إعلان النوايا الذي اتفق المشاركون فيه على "إقامة جنوب افريقيا موحدة ومتحررة من الفصل العنصري" (A/47/22 ، الفقرة ٦) . واتفقوا أيضا على مبادئ دستورية أساسية . كما أشار التأييد الساحق للاصلاحات ولعملية المفاوضات في استفتاء للبيض فقط ، على الرغم من مآخذنا عليه لعدم شموليته ، مزيدا من التوقعات بأن الرئيس دي كليرك سيتحرك بجرأة لزيادة زخم التغيير ، وضمان أن تكون العملية لا رجعة فيها .

للأسف ، فإن الأحداث التي وقعت بعد ذلك في جنوب افريقيا تطورت نحو الأسوأ وأدت إلى تعليق المفاوضات في إطار كوديسا ، بدلا من أن تحسن الأمور . والقضية هي ما إذا كانت حكومة جنوب افريقيا صادقة وتتفاوض بحسن نية . فالعنف يهدد بتحويل عملية التفاوض عن مسارها الطبيعي .

(السيد كاروكوبيرو
كامونانويري ، اوغندا)

إن فشل حكومة جنوب افريقيا في منع واحتواء هذا العنف الذي راح ضحيته آلاف من المواطنين السود يثير شكوكا مشروعة في إخلاص النظام . ويزيد من شكوكنا ما أزاحت النقاب عنه لجنة القاضي غولدستون التي كشفت النقاب عن وجود "قوة ثالثه" على أعلى مستويات قوات الدفاع في جنوب افريقيا ، مصممة على حماية سلطة البيض وتقوم بعمليات سرية ضد المؤتمر الوطني الافريقي . وبغية استعادة الثقة بالعملية من اللازم ان يتخذ الرئيس دي كليرك خطوات جذرية للتحكم بالعنف وللقضاء على جهاز أمن "عناصر القوة الثالثة" .

إن الفقرة ١٧٥ من تقرير اللجنة الخاصة تذكر ما يلي :

"... ان العملية السياسية ... عملية هشة وعرضة للانهيار ، [والقيام ب] عملية مستمرة للتوصل إلى حل سلمي قائم على التفاوض لا يتطلب إرادة سياسية وتسامحاً فيما بين القادة المشتركين في المفاوضات فحسب ، بل يتطلب أيضا مناخاً من السلم على الصعيد المحلي في المجتمع ككل" . (A/47/22 ، الفقرة ١٧٥)

ونحن نوافق على ذلك ، ولكن المسؤولية الأولى عن ضمان وجود مناخ سلمي مُفضي الى المفاوضات تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بالسيد نيلسون مانديلا ممثل المؤتمر الوطني الافريقي وبحركات التحرير الاخرى ، التي اثبتت ، رغم الاستفزازات ، حنكتها السياسية وواصلت السعي من أجل حلول سلمية ودائمة . اننا نناشد جميع الزعماء أن يكرسوا أنفسهم لاتفاق السلام الوطني وان يتعاونوا معا لوقف أعمال العنف ، تحقيقاً لهذه الغاية .

ولئن كان شعب جنوب افريقيا تقع عليه المسؤولية الاساسية عن تحديد مصيره ، فان للامم المتحدة والمجتمع الدولي دورا هاما في مساعدة هذا الشعب . ولذلك ترحب أوغندا بمفردات الامم المتحدة ـ وفقا لقرار مجلس الامن ٧٧٢ (١٩٩٢) ـ ومنظمة الوحدة الافريقية والكومنولث بارسال مراقبين إلى جنوب افريقيا لرصد الحالة . إن وجود المراقبين لن يساعد في انهاء التوتر السياسي فقط ، ولكن أيضا في تسهيل الحوار

والاتصال بين الاطراف . وترى أوغندا أن خطورة الحالة تستوجب ارسال مزيد من المراقبين لضمان الوجود الدولي الفعال .

إن منهج الامم المتحدة فيما يتعلق بتحقيق عملية التحول في جنوب افريقيا له اتجاهان . فمن ناحية يمارس المجتمع الدولي الضغط على نظام الفصل العنصري لتفكيك جهاز الفصل العنصري ، ومن ناحية أخرى يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى القوى المحلية في جنوب افريقيا . إن هذا النهج المزدوج يجب أن يستمر حتى يحدث تغيير لا رجعة فيه .

إننا نرى أن التغير الذي لا رجعة لن يحدث إلّا عندما يلغى دستور الفصل العنصري الذي يعزز نظام الفصل العنصري ، ويحل محله دستور يضمن حقوق الانسان والحريات السياسية لجميع السكان في جنوب افريقيا . لقد كانت أوغندا طرفا في بيان الكومنولث في هراري ، الذي وافق على الغاء الجزاءات التدريجي في ضوء التقدم المحرز . ونحن نعتقد أن رفع جميع الجزاءات ليس فقط سابقاً لأوانه ولكن يمكن ان يأتي بنتائج عكسية أيضا . إن الجزاءات هي التي دفعت جنوب افريقيا إلى الجلوس الى طاولة المفاوضات . وهذه الجزاءات لازمة لابقاء حكومة دي كليرك على طاولة المفاوضات بحسن نية . إن الشواهد التي كشفت عنها لجنة غولدستون توضح بجلاء الحاجة إلى اليقظة الدائمة .

وفي الوقت الذي نمارس فيه الضغط على جنوب افريقيا من أجل التغيير ، من المهم أن نستعد لجنوب افريقيا ما بعد الفصل العنصري ، وفي هذا الصدد أشيد ببرنامج الامم المتحدة التدريبي لجنوب افريقيا الذي مكّن الكثيرين من سكان جنوب افريقيا داخل وخارج البلاد من اكتساب المهارات والخبرات المهنية . ونلاحظ مع التقدير أن المشروعات الجديدة لهذا البرنامج ترمي إلى تعزيز قدرات المنظمات والمؤسسات التي تخدم المتضررين من سكان جنوب افريقيا ، والى تعزيز دور صنع القرار . وينبغي أن يسهم البرنامج في اعادة ثقافة التعليم في صفوف الشباب الذي تحمل عبء الكفاح .

وكما ورد في تقرير اللجنة الخاصة لكثير من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية جذور عميقة في الفصل العنصري ، ولا يزال السكان يعانون منها . هذه التفاوتات يمكن

أن تقوض التنمية السلمية المستقرة في البلاد فيما بعد فترة الانتقال . ومن الضروري أن نضع تدابير لمعالجة هذه التباينات ولادماج السكان السود في التيار الرئيسي للاقتصاد . وليس من شأن ذلك أن يمكّن جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري من تحقيق الاستقرار فحسب ، بل أيضا من أن تضطلع بدور هام في المنطقة دون الاقليمية ، وفي منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب افريقيا ، وفي المنطقة الافريقية كلها ، بعد ان تعود مرة أخرى إلى مجتمع الامم . وللجنة الخاصة دور هام في تعبئة التأييد الدولي في هذا الصدد .

وفي الوقت الراهن تجرى عملية إعادة التشكيل داخل الامانة العامة والهيئات الدولية . وفي مسار عملية اعادة التشكيل تتخذ خطوات لالغاء بعض الأجهزة أو إعادة وزع الموارد في المجالات التي تشتد فيها الحاجة اليها وفي رأينا أن القضاء على الفصل العنصري الذي وصف بأنه جريمة ضد الانسانية ، يعتبر أولوية كبرى من أولويات الامم المتحدة . ونحن ، إذ نقترب من تحقيق جنوب إفريقيا ديمقراطية ، ستتزايد التحديات التي تواجه اللجنة في عملها للتعجيل بالقضاء على الفصل العنصري ولإعداد الشعب في جنوب افريقيا لعصر ما بعد الفصل العنصري . ويتبع ذلك ضرورة تعزيز اللجنة الخاصة ومركز مناهضة الفصل العنصري ، وتوفير الموارد الكافية لتمكينهما من الوفاء بولايتهما في هذا المنعطف الخطير من عملها . إننا ندعو الامين العام أن يأخذ هذا بعين الاعتبار في عملية اعادة التشكيل التي يقوم بها .

وفي الختام أود أن أؤكد أن أكثر المهام الحاحاً هو أن ننهي العنف وأن نعيد المفاوضات إلى مسارها السليم . وينبغي للجمعية العامة أن تبعث برسالة واضحة مفادها أن الضغط الدولي لن يخفف حتى يتم إنشاء حكومة مؤقتة في جنوب افريقيا .

السيد خان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة في بندي جدول الاعمال ٣٣ و ٣٤ في لحظة حاسمة جدا من تاريخ جنوب افريقيا . إن الممارسة البغيضة ، ممارسة العنصرية والتمييز العنصري ، اللذين يتخذان شكلا مؤسسياً في إطار الفصل العنصري ، وصفت بأنها جريمة ضد الحضارة الانسانية . لقد عبّر

المجتمع الدولي ، بما في ذلك بلدي بنغلاديش ، على نحو قاطع على مر السنين ، عن تصميمه الاكيد على استئصال هذه الوصمة في جبين الانسانية ، كما عبّر أيضا عن تأييده للنضال المشروع لشعب جنوب افريقيا من أجل بناء مجتمع غير عنصري يقوم على العدالة وكرامة الانسان .

إن العملية السياسية التي بدأت في ١٩٩٠ تسوغ لنا التفاؤل الحذر ، ونحن نأمل في أن تكتسب عما قريب العملية التفاوضية الرامية إلى القضاء على ممارسة الفصل العنصري زخما كافيا لأن يتيح للأطراف المعنية في جنوب افريقيا أن تتفق على نظام دستوري جديد لإقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

ونحن نشعر بالاستياء لأن العملية السياسية قد تعرضت لانتكاسات وتأخيرات ، ولأن نظام الفصل العنصري مازال قائما . تلك هي الخلفية التي ننظر في ظلها في تقرير اللجنة الخاصة الوارد بالوثيقة A/47/22 .

إن وفدي يتفق تماما مع ما جاء في تقرير اللجنة الخاصة من أننا لا نستطيع أن نعتبر الفصل العنصري صفحة طويت في تاريخ جنوب افريقيا . فالفصل العنصري لن يستأصل إلا عندما يُعتمد دستور جديد وتشكل حكومة غير عنصرية منبثقة عن انتخابات حرة ونزيهة تجرى ارتكازا على هذا الدستور . إن الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد قسم الأمة تقسيما مريرا وأدى إلى تفاوتات صارخة وسيقتضي تجاوز الآثار التي خلفها سنوات طويلة .

إن التوقعات المحبطة لأغلبية سكان جنوب افريقيا ، وأعمال العنف ، ومظاهر الحرمان تهديدات حقيقية جدا يمكن أن تدفع البلد إلى حافة الحرب الأهلية . ويجب أن ندرك أن الوقت ليس في صالح أي طرف من الأطراف . كما أن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تأخير التسوية لا تنفك تتزايد تزايدا سريعا .

وقد اعترف تقرير اللجنة الخاصة ، عن حق ، بالتطورات الايجابية التي حدثت في جنوب افريقيا . فانشاء الإطار التفاوضي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، والاستفتاء الذي اقتصر على البيض في آذار/مارس ١٩٩٢ ، والغاء بعض القوانين الخاصة بالسود ، أمور أدت إلى تحسين المناخ الذي تجري المفاوضات في سياقه .

إلا أننا نشعر بالقلق لتعليق المفاوضات بسبب اندلاع العنف السياسي الذي سبب خسائر جسيمة في الأرواح . ونشعر باستياء خاص لمذبحة بويباتونغ . كما يساورنا قلق إزاء عدم فعالية استجابة حكومة جنوب افريقيا لعمليات قتل الأبرياء . ومن الواضح أن

حكومة بريتوريا هي التي تتحمل مسؤولية مكافحة العنف في البلدات وتهيئة المناخ المؤاتي لاستئناف المفاوضات .

ونأمل أن تحترم جميع الأطراف المعنية اتفاق السلم الوطني الذي وقع عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ثلاثة وعشرون طرفا ، من بينها حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي وحزب الحرية "انكاثا" .

ونحن مقتنعون بأن مؤتمر العمل على اقامة جنوب افريقيا الديمقراطية أنسب وأصلح إطار لتحقيق التغيير السلمي في جنوب افريقيا . ونرحب باستعداد الأطراف المعنية لاستئناف المفاوضات . كما نشعر بالامتنان للأمين العام على إيفاده في الوقت الحسن لممثله الخاص وعدد من المراقبين للمساعدة على ازالة التوتر السياسي وتشجيع مناخ المفاوضات . وتأمل بنغلاديش أن تفضي عملية المفاوضات إلى بناء جنوب أفريقيا جديدة .

إن استهلال مؤتمر العمل على تحقيق جنوب افريقيا الديمقراطية قد ولّد آمالا وتوقعات لدى شعب جنوب افريقيا . ومن التطورات الهامة الأخرى محضر التفاهم الذي وقع عليه السيد دي كليرك رئيس جنوب افريقيا ، والسيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي . ونأمل أن يؤدي هذا إلى إزالة ما تبقى من عقبات تعوق تقدم عملية التفاوض ، ومن بينها الافراج عن كل السجناء السياسيين المتبقين .

إن عملية ازالة الفصل العنصري تحتاج بالتأكيد إلى الدعم والتشجيع . ونحن نوافق على توصية اللجنة الخاصة بدعم العملية الجارية في جنوب افريقيا عن طريق التطبيق المتدرج لتدابير صحيحة ، حسبما تقضي بذلك التطورات الحادثة في الواقع العملي . ونرى أن الجزاءات والتدابير القائمة التي فرضها مجلس الأمن بغرض تحقيق نهاية مبكرة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ينبغي أن تظل قائمة إلى أن تتحقق الأهداف المعلنة .

إن الفرصة المتاحة لإنهاء الفصل العنصري يجب ألا تضيع . ويجب تشجيع عملية التغيير في جنوب افريقيا ودعمها ودفعها إلى الأمام . ويجب إزالة جميع المعوقات

التي تعترض المفاوضات ، وإنهاء العنف السياسي . وتتحمل الامم المتحدة بوجه عام واللجنة المناهضة للفصل العنصري بوجه خاص المسؤولية عن وضع جنوب افريقيا على السبيل الذي لا عودة فيه المُفضي إلى القضاء الكامل على الفصل العنصري . وستقدم بنغلاديش دوما دعمها الكامل لهذا المسعى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ الاعضاء أن مشروع القرار A/47/L.15 ومشاريع القرارات الاخرى التي ستقدم في إطار هذين البندين من جدول الاعمال سينظر فيها في موعد لاحق يعلن عنه في "اليومية" .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠